الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية ونقود

عنـــــوان الموضـــوع:

واقع الاستثمـــــار الأجنبـــــي المبـــــــاشر بالدول العربيــة

دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطالبتين:

- علواش سهيلة

تحت إشراف الأستاذ:

أعضاء لجنــة المناقشــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أوصيف لخضر	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيسا
يحياوي عمر	أستاذ مساعد(ب)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
مغني ناصر	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــــــــــــــــــــر

وتقـــــــــــــــــــــديـــــــر

بسم الله الرحمن الرحيم

جاء في الحديث القدسي" :عبدي لم تشكرني، مالم تشكر من قدمت لك الخير على يديه"

كما قال عليه أفضل الصلاة والسلام" :من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم، فإن الله يحب الشاكرين."

الحمد لله رب العالمين،نحمد حمد الشاكرين،ونشكره شكر الحامدين،ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين،اللهم صلي وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين....سبحانك لاعلم لنا إلا ماعلمتنا انك أنت العليم الحكيم.نحمد الله إن وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع فان أصبنا فمن الله،وان أخطأنا فمن أنفسنا.

و نتوجه بشكرنا الخالص إلى الأستاذ الفاضل يحياوي عمر، الذي لم يبخل علينا بالنصح و التوجيه طيلة فترة إعداد هذه االمذكرة.

كما نتوجه بالشكر الخالص إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية لجامعة المسيلة ، وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

شكرا.

الإهـــــداء

إلى والدي الكريمين اطـــــال الله في عمرهما

إلى أخي إبراهـــــــيم وأختي هجـــــــيرة

إلى عمي وعائلته خصوصا: بسملة،وصال،رنيم،براءة

إلى كافـــــــة الأهـــــــل والأقـــــارب

إلى صديقاتي خصوصا: ليندة،كنزة،نبيلة،جميلة،ليلى،وردة

إلى زميلاتـــــــــي وزمـــــــــتلائي في الدفعة

أهـــــــــــــدي هذا العمل المتـــــــواضع

سهيـــلة عـلواش

الإهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين

الحمد لله الذي هداني ويسر لي أمري وأنار لي دربي ووفقني لانجاز هذا العمل

لأهدي ثمرة هذا الجهد إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى كل إخوتي الأعزاء

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل زميلات وزملاء دفعة 2017

لينـدة بوعـلي

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير.....	II
الإهداء.....	III
فهرس المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	IX
قائمة الأشكال.....	X
قائمة الملاحق.....	XI
المقدمة العامة (ص أ- ص هـ)	
إشكالية الدراسة.....	ب
فرضيات الدراسة.....	ب
أسباب اختيار الموضوع.....	ب
أهداف الدراسة.....	ج
أهمية الدراسة.....	ج
حدود الدراسة.....	ج
المنهج المتبع وأدوات الدراسة.....	ج
الدراسات السابقة.....	د
صعوبات الدراسة.....	هـ
تقسيمات الدراسة.....	هـ
الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر (ص2-ص27)	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.....	3
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....	3
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....	5

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....	6
المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	9
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	15
المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق.....	15
المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية.....	20
المطلب الثالث: النظريات التجميعية.....	23
خلاصة الفصل.....	27
الفصل الثاني:تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر بدولتي المقارنة خلال الفترة (2008-2015) **(ص29 -ص62)**	
تمهيد.....	29
المبحث الأول: المناخ الاستثماري بدولتي المقارنة.....	30
المطلب الأول: الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري بدولتي المقارنة.....	30
المطلب الثاني: التقييم الكمي للمناخ الاستثماري بدولتي المقارنة.....	40
المطلب الثالث: تقييم المناخ الاستثماري بدولتي المقارنة وفق مؤشرات دولية...	43
المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بدولتي المقارنة.....	46
المطلب الأول:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولتي المقارنة.....	46
المطلب الثاني :التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولتي المقارنة خلال الفترة(2011-2015).....	49
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولتي المقارنة خلال الفترة(2011-2015).....	52
المطلب الرابع:معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولتي المقارنة.....	57
خلاصة الفصل.....	61
الخاتمة.....	63
قائمة المراجع.....	68
الملاحق.....	74
الملخص.....	75

29	
30	
30	
40	
43	
46	
46	
49	
52	
57	
61	
63	
68	
74	
75	

فهرس الجداول
والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	مقارنة معدل النمو الاقتصادي بين الجزائر وتونس خلال الفترة (2009-2015)	41
2-2	مقارنة معدل التضخم بين الجزائر وتونس خلال الفترة(2011-2015)	42
2-3	مقارنة معدل البطالة بين الجزائر وتونس خلال الفترة (2011-2015)	42
2-4	ترتيب الجزائر وتونس ضمن مؤشر التنافسية العالمي ومؤشراته الفرعية لسنة2013	43
2-5	موقع الجزائر وتونس في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال (2008-2011)	44
2-6	الترتيب العالمي للجزائر وتونس في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال خلال الفترة(2014-2015)	45
2-7	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر و تونس مقارنة بالناتج المحلي الخام،المساحة وعدد السكان لسنة2014	48
2-8	أهم10 دول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2011-2015)	49
2-9	أهم10دول المستثمرة في تونس خلال الفترة(2011-2015)	50
2-10	ترتيب لأهم 10 قطاعات المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بالنسبة المئوية من إجمالي التكلفة الاستثمارية خلال (2011-2015)	53
2-11	ترتيب لأهم 10 قطاعات المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس بالنسبة المئوية من إجمالي التكلفة الاستثمارية خلال (2011-2015)	54

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	دورة حياة المنتج الدولي –I–	17
2-1	دورة حياة المنتج الدولي–II–	18
1-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المقارنة خلال الفترة(2008-2015)	46
2-2	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين(2011-2015)	51
3-2	التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلى دول المقارنة بالنسب المئوية خلال الفترة(2011-2015)	55

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي(مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015
02	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى تونس حسب التوزيع القطاعي(مليون دولار) ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015

المقدمة العامة

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر والمحركات الأساسية في معظم اقتصاديات العالم نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيات والتقنيات الحديثة والمساهمة في التراكم المالي ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، مما أدى إلى الرفع من حدة المنافسة بين المؤسسات على الصعيد العالمي من جهة ، ومن جهة أخرى فتح الطريق على مصراعيه أمام المؤسسات العملاقة لغزو الأسواق الأجنبية من خلال السياسات التي تنتهجها الدولة وهذا للسماح للمؤسسات بالتغلب على ضيق الأسواق المحلية ولقد شكل تصاعد اهتمام الدول العربية بالاستثمار الأجنبي المباشر لمساهمته الفعالة في رفع مستوى الصادرات وتحسين الإنتاج والقضاء على البطالة وخلق مناصب شغل جديدة...الخ، من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أو في مجالات جديدة ، وإما بالتحول في صناعة معينة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى ويتوقف ذلك على القدرة التنافسية بين الدول المضيفة في محاولة خلق مناخ استثمار أكثر ملائمة للمستثمر الأجنبي من خلال توفير جملة من العوامل المحفزة لانسياب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

تعد دولتي المقارنة من بين الدول العربية التي تسعى لزيادة قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ، لذا أقبلت ومنذ بداية التسعينات على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار المحلي وترقية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الإطار القانوني والتنظيمي في إطار جملة من الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة، فرغم إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في معظم الدول العربية بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها، إلا أنها لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب هامة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية. فالبيانات المتوفرة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤكد ضآلة نصيب هذه الدول منها .

أولا–إشكالية الدراسة:

رغم الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تكن في مستوى تطلعات الدول العربية التي من بينها الجزائر وتونس.ومن هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية البحث كما يلي:

ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وتونس خلال الفترة(2008–2015)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها في التالي:

– ماهي الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر؟

– هل يعتبر المناخ الاستثماري ملائم في الجزائر وتونس،وهل ينتج عنه زيادة في تدفقات الاستثمار بالدولتين ؟

ثانيا– فرضيات الدراسة:

بعد القيام بتجميع المادة العلمية التي نعتقد أنها ترتبط بالموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه، قمنا بصياغة فرضيات محددة نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا عن الأسئلة التي قمنا بصياغتها وتتمثل في النقاط التالية:

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدول المضيفة .

– تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر وتونس وقابله زيادة في تدفقات الاستثمار.

ثالثا– أسباب اختيار الموضوع :

يوجد العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع نذكر منها:

– الاهتمام المتزايد دولتي المقارنة باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– محاولة البحث عن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في دولتي المقارنة.

– تطور مصطلح مناخ الاستثمار ودخول عناصر جديدة في مكوناته مما خلق أوضاعا جديدة

– ارتباط موضوع البحث مع طبيعة تخصصنا " مالية ونقود".

– مقارنة الجزائر بتونس من حيث حجم الاستثمارات ومؤشرات تقييم المناخ...الخ.

رابعا– أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

– تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس من خلال التقييم الكمي وأيضا من خلال بعض المؤشرات الدولية.

– تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات دولتي المقارنة وتوزيعها الجغرافي والقطاعي.

– تحديد عوائق مناخ الاستثمار في كل من الجزائر وتونس التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بالقدر المطلوب.

خامسا– أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة اقتصادية، تشكل عملية تهيئة المناخ المناسب لاستقطابها إحدى أنجح الوسائل لزيادة تدفقاتها، ومن هنا يأتي العمل على إزالة العقبات أمام تدفقها.

سادسا– حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود الجغرافية لهذه الدراسة تتمثل في البلدين: الجزائر وتونس.
- الحدود الزمنية لهذه الدراسة تتمثل في الفترة(2008–2015).

سابعا– المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

فيما يخص الجانب النظري سنعتمد على المنهج الوصفي لسرد مختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له ، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فسنعتمد على المنهج التحليلي لدراسة تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وتونس مع التعرف على مختلف التحديات والعوائق التي تواجهه في دولتي المقارنة.

قمنا أيضا بالاعتماد على مراجع متنوعة من كتب ومذكرات وتقارير ومجلات للحصول على مختلف المعلومات التي تخص الموضوع.

ثامنا-الدراسات السابقة:

نال موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما كبيرا من طرف العديد من الباحثين الاقتصاديين والأكاديميين ورجال الأعمال والسياسة والمنظمات والهيئات الدولية، وتجسد ذلك من خلال إصدار المنشورات والمداخلات والملتقيات والندوات والمؤتمرات والتقارير الفصلية والسنوية، فضلا عن رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه. ومن بين الدراسات التي نراها قريبة من البحث الذي نحن بصدد إعداده الدراسات التالية:

- دحماني سامية بعنوان"**أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة(2000-2015)**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3 ،2015-2016، وتوصلت إلى أن قدرة الدول على المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على تحسين مناخ الاستثمار بكافة جوانبه وذلك بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني،وتحسين المحددات الاقتصادية الكلية وتنويع الاقتصاد والاهتمام بالإطار المؤسساتي، إضافة إلى تحسين نوعية البنى التحتية ...الخ.

- بيوض محمد العيد بعنوان**" تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية- دراسة مقارنة :تونس ،الجزائر المغرب"**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس سطيف،2011، وتطرح إشكالية آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خاصة والتنمية المستدامة عموما والى أي مدى نجحت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الدول المغاربية في دفع عجلة التنمية المستدامة بها. وتوصلت الدراسة إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفر من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل التكنولوجيا الحديثة، دعم لبرامج البحوث والتطوير المحلية، تحفيز للاستثمار والمنافسة المحلية وتقرير للقدرة التصديرية.

- كريمة فرحي بعنوان**" أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس"**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2001 حيث ركزت

الباحثة خاصة في الدراسة المقارنة على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، واكتفت بدراسة آثاره على مدى امتصاص البطالة والتكاليف الوحدوية لعمل المنشاة وعلى ميزان المدفوعات كما بينت من خلال نتائج نفس الدراسة دور المناخ الاستثماري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولتين.

تاسعا- صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت في:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات الخاصة بالتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وتونس.
- اختلاف البيانات بين المصادر الدولية والوطنية.

عاشرا- هيكل الدراسة:

لمحاولة الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول: يتناول الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وتم تقسيمه إلى مبحثين حيث تطرق المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني فتناول أهم النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: يمثل الدراسة التطبيقية من خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المقارنة وتم تقسيمه كذلك إلى مبحثين حيث تناول المبحث الأول الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري ومحاولة تقييمه سواء كميا أو وفق مؤشرات دولية، أما المبحث الثاني فتناول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولتي المقارنة وتوزيعها الجغرافي والقطاعي إضافة إلى أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولتي المقارنة.

أما الخاتمة العامة فتشتمل على خلاصة البحث، ونتائج اختبار الفرضيات مع النتائج العامة للدراسة وبعض التوصيات والاقتراحات وآفاق البحث.

الفصل الأول

مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

على الرغم من أن الموضوع الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر ليس بجديد إلا أن الاهتمام به تزايد نتيجة عولمة النشاط الاقتصادي وزيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في إعادة هيكلة الإنتاج العالمي و التجارة الدولية و عمليات نقل التكنولوجيا ، في ظل عالم شهد فيه التكامل و التحرير المالي وتقدم تكنولوجيا المعلومات والتكتلات الاقتصادية أسمى المراحل وقد ترتب عن هذه التغيرات الاقتصادية ضرورة اهتمام الكثير من الباحثين حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقصاء عنه حتى الوقت الحاضر محاولين تفسيره وتحديد أشكاله وعوامل انتقاله من خلال دراساتهم المتعددة والمختلفة المناهج،فتعددت الرؤى و الأفكار التي تبلورت في إطار نظريات تفسر انتقال وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

كل هذا سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المبحث الأول،أما المبحث الثاني فسنخصصه لدراسة النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول:مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب،وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة خصصنا هذا المبحث للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر،خصائصه ثم دوافعه سواء بالنسبة للمستثمر الأجنبي أو الدولة المضيفة،فأشكاله.

المطلب الأول:تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد وردت عدة تعاريف لباحثين اقتصاديين وكذا منظمات وهيئات دولية نقتصر على ذكر البعض منها في ما يلي:

يرى طاهر مرسى عطية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين،باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية،وبهدف تحقيق عائد[1].

ويعرفه عمر صقر على انه يتمثل في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات،أو كلها في إطار مشروع معين في دولة خارج دولة الإقامة،مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة على الإدارة والتنظيم[2].

بينما يعرفه هيكل عبد العزيز فهمي الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات أو إنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلا،ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله[3].

---

[1] طاهر مرسى عطية،**أساسيات إدارة الأعمال الدولية**،ط 1،دار النهضة العربية،القاهرة،2000،ص174.

[2] عمر صقر،**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001،ص41.

[3] هيكل عبد العزيز فهمي،**موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**،ط2،دار النهضة العربية،بيروت،1985،ص956.

وحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTA هو الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)،وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار) ولأغراض هذا التعريف،تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية،تابعة لبلد آخر غير البلد الأم وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس المال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار،حيث تساوي أو تفوق الحصة 10% من أسهم الشركة،وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع[1].

في حين يعرف صندوق النقد الدوليFMI الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حيث يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة،أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة[2].

وحسب تعريف منظمة التجارة العالمية OMC هو ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما(بلد المنشأ أو بلد الأصل) والذي من خلاله يمتلك ويستعمل أصولا في بلد آخر(بلد مضيف) وذلك مع نية تسييرها[3].

من خلال التعاريف السابقة يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمر الأجنبي سواء كان شخص طبيعي أو معنوي بممارسة نشاط استثماري بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه سواء كان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأسمال المشروع،أو عن طريق مساهمته مع رأسمال الوطني بنسبة تسمح له بالسيطرة على إدارة المشروع،ووفق معيار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى الشركات.

[1] حسان خضر،**الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا**،مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط،العدد32،الكويت،2004،ص5.

[2] عبد الكريم بعداش،**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر 2007-2008،ص50.

[3] Jean Monnet, **Investissement Direct Étranger**,Centre de recherche de Faculté Paris Sud, Ed: Economica,paris,1998,p2.

المطلب الثاني:خصائص الاستثمار الأجنبي

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج،فهو بالضرورة استغلال امثل لما يستعمله من موارد،حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المستقبلة إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة؛
2. له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات،وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة[1]؛
3. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية،وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده؛
4. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لخلق مناصب العمل، كما أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد،حيث تتوقف قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على مضمون هذا الاستثمار،ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة اقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة،إلا أن الشيء المؤكّد بالنسبة للعمل هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر لو أثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته،وليس على الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما[2]؛
5. يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدعم المبادلات الدولية وزيادة نسبة الصادرات عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ[3]؛
6. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية،إذ لا يترتب عنه أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة،كما يتميز عن القروض التجارية والمساعدات الائتمانية الرسمية،التي

---

[1] عبد المجيد دراز،**السياسات المالية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2003،ص214.

[2] عبد المجيد قدي،**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص ص252-253.

[3] المرجع السابق،ص255.

أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه ترتبط بمدى النجاح التي تحققه المشروعات المحولة عن طريق الاستثمار ،بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات المرتبطة بها.

المطلب الثالث:دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب و استقبال هذا المستثمر ،ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين.

أولا:دوافع المستثمر الأجنبي

1.زيادة العائد دون أن يصاحب ذلك زيادة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة الأم. فالمنافسة في السوق المحلي قد تكون في مكان يصعب فيه على الشركة تحقيق عائد مميز على استثماراتها المحلية،وهنا تأتي ميزة التنويع الدولي للنشاط،فالعائد المميز قد يأتي نتيجة للتخلص من التكاليف المصاحبة للتصدير ،كما قد يأتي من تحقيق وتطورات بعض تكاليف الإنتاج.ومن ثم فدوافع المستثمر الأجنبي تتركز في تحقيق ثلاثة مجموعات من الأهداف:التدويل والملكية وحرية اختيار الموقع الأمثل فمن المفيد تجميع الأصول المناسبة في الدولة المضيفة التي تحقق أقصى أرباح ممكنة[1]؛

2.زيادة المبيعات فمهما كان حجم سوق دولة ما،فانه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها،وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فانه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو أسباب أخرى،وهي عديدة،تلجا الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر[2]؛

[1] فريد النجار،**نظريات التمويل ونماذج الاستثمار**،وكالة الأهرام للتوزيع،القاهرة،1998،ص21.

[2] دريد محمود السامرائي،**الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2006،ص76.

3.التمتع بالإعفاءات الجمركية والمزايا الضريبية وضرائب الدخل وغيرها من التسهيلات التي تقدم لها من اجل تشجيع الاستثمار الأجنبي من قبل العديد من الدول[1]؛

4.الاستفادة من المزايا المكانية التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي،والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج و/ أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار[2]؛

5.السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة اذ تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني،إذ انه نتج أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتامين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية[3].

ثانيا:دوافع البلد المضيف:[4]

تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية،إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الدول،و فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية.

1.سد فجوة الادخار والاستثمار:عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية،ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية،غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة،ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي؛

---

[1] حمود الزبيدي،**الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة**،الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية،جامعة سكيكدة،13-14ماي،2008،ص ص 82-83.

[2] دريد محمود السامرائي،مرجع سابق،ص78.

[3] المرجع السابق،ص79.

[4] عبد الكريم بعداش،مرجع **سابق**،ص ص56-58.

2. المساهمة بالفائض السنوي في السوق الدولية[1]؛

3. **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو للتخفيف من حدته؛

4. **زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني:** ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة،وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار،وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الاستثمار وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها؛

5. **الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:** تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية،وتجتنب تمويل المشاريع الغير المربحة أو المفلسة بينما القروض و الإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية،لهذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه و الاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها؛

6. **تخفيض مستوى البطالة:** إن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة في البلد المضيف للاستثمار،خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية،هذا علاوة على دوافع الاستثمار الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية ،فقد تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات لانتقادات جمعيات حقوق الإنسان لاتهامها بانتهاك حقوق العمال[2]؛

---

[1] بولعيد بعلوج،**معوقات الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،جوان2006،ص74.

[2] UNCTAD,**world investment report,Transnational Corporations,Extractive Industries and Development**,New York and Geneva, 2007, p152.

7.نقل التكنولوجيا: يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف[1]، حيث تعتبر من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته،والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على توظيفها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي،وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما والنامية.

المطلب الرابع:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أشكال وسياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعا للأهمية النسبية و الخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار.

الفرع الأول:الاستثمار المشترك:

ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي،وهو استثمار أجنبي قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني سواء كانت هذه المشاركة بنسب متباينة وفقا للظروف وبحسب ما تسمح به التشريعات الوطنية في هذا الصدد،أو نسب متساوية بين رأس المال الوطني أو الأجنبي[2] حيث تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية.ويمكن التمييز بين الشكلين التاليين[3]:

- ✓إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين؛
- ✓شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة،وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن % 10 من رأسمال المشروع حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا،وهذا حسب صندوق النقد الدولي.وهو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي

[1]Chabha Bouzar,Fatima Tareb, Les Ide Canal de Transmission de Transfer de Technologie:une Option de la Politique de développement Industrtriel en Algérie, **Revue Recherches économiques et Manageriales**,n°6,Faculté des siences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre2009,p72.

[2]عمر هاشم محمد صدقة،**ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2008،ص 11.

[3]عبد الكريم بعداش،مرجع سابق،ص52.

الخاص والحكومي أو الاثنين معا المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه[1].

أولا:مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدولة المضيفة: من حيث المزايا يمكن القول بأن الاستثمار المشترك يساهم في[2]:

- ✓زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة؛
- ✓نظام المشاركة يحقق الاستمرار في الإنتاج حتى في حالة انفصال الشريك الأجنبي[3]؛
- ✓إمكانية الشركة الأجنبية في استخدام قدرات إدارية وتنظيمية أعلى والإسهام في تطوير القدرات الإدارية والتكنولوجية المحلية؛
- ✓المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والتقليل من درجة التبعية.

أما عن عيوب هذا النوع من الاستثمارات فتكمن في الآتي[4]:

- ✓ لا يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية والقدرات الإدارية والتنظيمية؛
- ✓ لا يساعد على توفير فرص عمل إضافية باستخدامه أساليب رأس مال أكبر وعمل أقل أو الاستعانة بالعمل الأجنبي بدلا من الاعتماد على العمل المحلي حتى في حالة توفره؛
- ✓لا يستخدم قدرا أكبر من الموارد الأجنبية، وخاصة من خلال الاعتماد على المصادر المحلية للتمويل خاصة المصارف.

ثانيا:مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي:تتمثل المزايا في ما يلي:

- ✓التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف(كالتأميم المصادرة ومنع تحويل الأرباح ...)[5]؛

---

[1] أميرة حسب الله محمد،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**،الدار الجامعية،2004-2005،ص19.

[2] فليح حسن خلف،**التمويل الدولي**،ط1،مؤسسة الوراق،عمان،2004،ص ص189-190.

[3] زينب حسن عوض الله،**الاقتصاد الدولي،العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية**،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2004،ص24.

[4] فليح حسن خلف،مرجع سابق،ص193.

[5] عمر هاشم محمد صدقة،مرجع سابق،ص14.

- ✓ تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملّك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا نتيجة لنيله ثقة الهيئات القائمة على الاستثمار في هذه الدول؛
- ✓ يساعد الاستثمار المشترك في تخفيض الأخطار التجارية وغير التجارية وتذليل الكثير من الصعوبات البيروقراطية والحصول على مزايا ضريبية، خاصة إذا كان الطّرف الوطني الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة، وأيضا التغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة في الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر؛
- ✓ التغلب على صعوبات اللغة،العلاقات العمالية والمشكلات الاجتماعية والثقافية بحكم وجود طرف وطني[1].

أما بخصوص عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الطرف الأجنبي فتتمثل في[2]:

- ✓ احتمال قائم بنشوء تعارض في مصالح الطرفين الوطني والأجنبي خاصة ما تعلق بالرقابة على النشاط وإدارته ونسبة المساهمة، خصوصا في حالة عدم امتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية والمالية مما يؤثر على فاعلية المشروع في تحقيق الأهداف طويلة الأجل؛
- ✓ من وجهة نظر المستثمر الأجنبي قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية هذا يعني زيادة الخطر التجاري وهو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في الاستمرار والنمو والبقاء خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة،مما يحول دون انتهاج إستراتيجية الشركة الأم وتحقيق أهدافها التمويلية و التموينية.

الفرع الثاني:الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هي كل الاستثمارات أو المشروعات التي يمتلكها الأجانب ملكية كاملة، كما يعبر عنها أيضا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة،لان المستثمر الأجنبي في هذه الحالة ينفرد في الإدارة و التحكم في المشروع و يتمتع بالحرية الكاملة دون أي نوع من أنواع التدخلات،لهذا تتخوف الدول النامية كثيرا من هذا النوع بسبب التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار[3].

---

[1] محمد العيد بيوض،**تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية:دراسة مقارنة:تونس الجزائر،المغرب**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة فرحات عباس،سطيف،2010-2011،ص ص 34-35.

[2] المرجع السابق،ص35.

[3] عبد السلام أبو قحف،**إدارة الأعمال الدولية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006،ص267.

أولا:مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل بالنسبة للدولة المضيفة:تتمثل المزايا فيمايلي[1]:

- ✓زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة؛
- ✓المساهمة بشكل بناء في التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية وخاصة غير المباشر،ففي حالة كبر حجم المشروع سيؤدي ذلك إلى إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات مع احتمالات تصدير الفائض أو تقليل الاستيراد توفير فرص للعمل مباشرة أو غير مباشرة سواء في مراحل إنشاء المشروع أو أثناء التشغيل مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة والأوضاع الاجتماعية السائدة بها.

أما من ناحية العيوب فإن الدولة المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليهما من آثار سياسية في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

ثانيا:مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل بالنسبة للمستثمر الأجنبي(الشركات متعددة الجنسيات): من أهم المزايا التي يمكن أن تتحقق ما يلي:

- ✓توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة؛
- ✓كبر حجم الأرباح والتي ينجم الجزء الكبير منها من خلال انخفاض كلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية؛
- ✓يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات.

من ناحية العيوب التي تنجر عن هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر هو كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة،التصفية الجبرية أو

[1] محمد العيد بيوض،مرجع سابق،ص36.

التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي أو الحروب الأهلية،خاصة إذا كانت في إطار ما يسمى الصناعات الإستراتيجية مثل البترول والأسلحة والأدوية،كما أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمار المشترك مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاولة نشاطها في الدول المضيفة، كما أن درجة المخاطرة عالية نسبيا حيث تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفةللغاية[1].

الفرع الثالث:الاستثمار في المناطق الحرة:

تعرف المنطقة الحرة بأنها جزء من أرض داخل الدولة معزولة بحدودها وتخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة،فهي جزء مقتطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي فتدخل إليها السلع وتخرج منها بغير أن تدفع أي رسم[2]،وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجرى عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسومًا جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة[3].

الفرع الرابع:مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع:

وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص،يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين(سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا،وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه،وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي[4].

---

[1] المرجع السابق،ص35.

[2] مجدي محمود شهاب،**الاقتصاد الدولي**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،مصر،1998،ص138.

[3] أنور عبد الخالق،محمد عباس،**المناطق الحرة**،المنظمة العربية للعلوم الإدارية،القاهرة،مصر،1998،ص98.

[4] عبد السلام أبو قحف،**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2003،ص ص24-25.

الفرع الخامس:الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 21 إلى 51 عاما في مجال البنية الأساسية مثل بناء المطارات أو الطرق على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة وهي مشروعات قائمة عمى البناء والتشغيل والتحويل وترجع هذه المشروعات بالفائدة على الطرفين،الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز[1].

[1] عبد الحميد عبد المطلب،**العولمة الاقتصادية:متطلباتها،شركاتها وتداعياتها**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006،ص186.

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي،نال اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد بالدراسة و التحليل،وخلصت هذه الدراسات إلى وضع تفسيرات متنوعة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه.هذه التفسيرات نصطلح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنوعت وتطورت عبر الزمن نتناول أكثرها شيوعا وتداولا في الأدب الاقتصادي بصفة مختصرة مركزين على العناصر الأساسية لكل نظرية،ويمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاثة مجموعات هي:النظريات القائمة على هيكل السوق،والنظريات القائمة على المنظمة (المؤسسة) والحماية، والنظريات التجميعية أو التركيبية.

المطلب الأول:النظريات القائمة على هيكل السوق

حسب هذه النظريات يستوجب على المؤسسات التي تستثمر في الخارج امتلاك ميزة احتكارية أو تنافسية، ومن النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية هيكل السوق نجد نظرية عدم كمال السوق ونظرية دورة حياة المنتج ونظرية تدويل الأسواق الوسيطة.

أولا- نظرية عدم كمال السوق:

1-عرض النظرية : تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية،بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها[1]،كما تفترض أيضا أن الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفي(مستوى الإدارة،المستوى التكنولوجي،توافر الموارد المالية)[2].وحسب هذه النظرية فان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعتمد على الأقل عامل من العوامل التالية[3] :

✓تفوق الشركات متعددة الجنسيات في المجال التكنولوجي؛

[1]عمر صقر،مرجع سابق،ص48.

[2]الزين منصوري،**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**،ط1،دار الراية،الأردن،عمان،2012،ص248.

[3]منور اوسرير،عليان نذير،**حوافز الاستثمار الخاص المباشر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي2005،ص108.

- ✓توافر الشركات متعددة الجنسيات على المهارات الإدارية و التسويقية و الإنتاجية بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية؛
- ✓اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفرات الإنتاج بحجم كبير؛
- ✓وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات و الشركات الوطنية؛
- ✓وجود تسهيلات وامتيازات جمركية وضريبية ومالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات؛
- ✓ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدولة الأم للدولة المضيفة عبر التجارة الدولية.

2-الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:يرى "**روبوك سيموندس**" مايلي:

- ✓افتراض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن؛
- ✓افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة إذا تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

ثانيا- نظرية دورة حياة المنتج:

1-عرض النظرية:إن دورة حياة المنتج " **لفرنون Vernon** " تربط كل من التجارة والاستثمار المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية[1]،فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو أنه مثل الإنسان فان المنتجات يتم تصور تبدأ بفكرة،فإنتاج (ميلاد)،ثم نضج،ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار وأخيرا تموت[1].

[1]رضا عبد السلام،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة:دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوربا مع التطبيق على مصر**،المكتبة العصرية المنصورة،2007،ص ص49-50.

ففي المرحلة الأولى ومن اجل تقديم المنتوج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث والتطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة،ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة ولذلك يجب إنتاج هذا المنتوج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة باعتبار انه كلما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه،ومنه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال وبالتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي.وبفضل المعلومة المرتدة من هذه الأسواق يتم العمل على التطوير والتحسين في هذا المنتج،حيث تكون هذه التعديلات في مرحلة النمو وتدريجيا يصل إلى مرحلة النضج حيث تستطيع الشركة في هذه المرحلة تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردودية الاستثمار الدولي ويتم في مرحلة النضج تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج و يزداد الطلب عليه،ومنه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذو تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة.عندما تفقد الشركة احتكارها التكنولوجي يصل إلى مرحلة التدهور،حيث تتميز هذه المرحلة بمعرفة دقيقة لتكنولوجيا المنتوج وشروطه التسويقية من طرف الشركات الأخرى،حيث ينتقل إنتاج هذا المنتوج إلى الدول النامية الأقل تطورا أين تكون تكلفة اليد العاملة متدنية،وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول.ويمكن توضيح هذه النظرية بالاستعانة بالشكلين التاليين:

الشكل رقم(1-1) : دورة حياة المنتج الدولي—I—

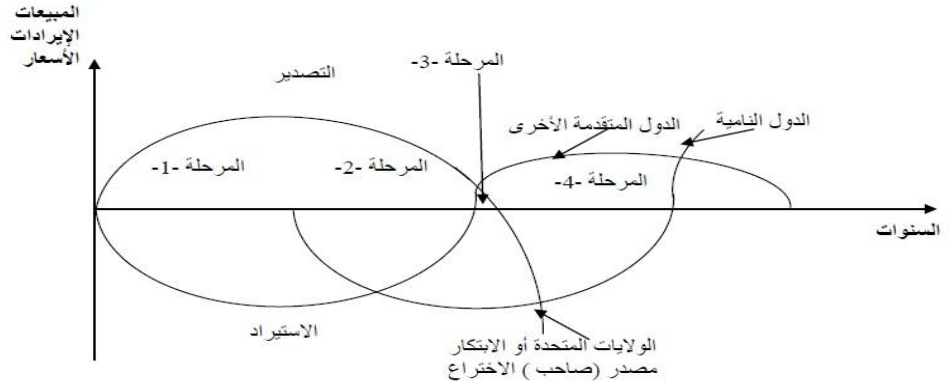

المصدر: عبد السلام أبو قحف،**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1989،،ص56.

يوضح الشكل السابق ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد، أي أن كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج .

الشكل رقم(1-2): دورة حياة المنتج الدولي -II-

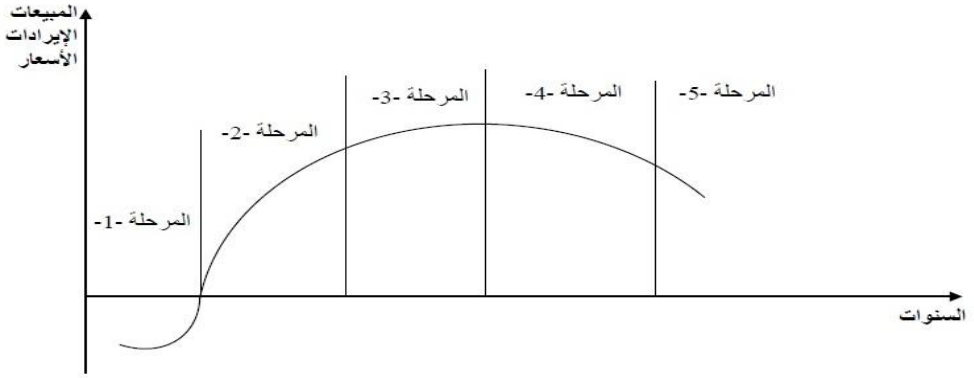

المصدر: عبد السلام أبو قحف،**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،1989،ص57.

مرحلة1: مرحلة البحوث و الابتكارات بالو.م.أ ؛

مرحلة2: تقديم السلعة بالسوق الأمريكي؛

مرحلة3: مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي و الدولي؛

مرحلة4: بداية تشبع السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى؛

مرحلة5: بدأ إنتاج السلعة في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة.

2- الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج:من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

- ✓ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة،فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة؛
- ✓ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع و بالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

ثالثا- نظرية تدويل الأسواق الوسيطة:

1- عرض النظرية : تستند هذه النظرية إلى كل من "**Buckly**" "**Casson**" . حيث يريان أن الباعث على استغلال الميزة الاحتكارية الخاصة ذاتيا يعتمد على العلاقة بين أربع مجموعات من العوامل الخاصة هي[1]:

- ✓ العوامل الخاصة على مستوى المشروع ممثلة في قدرته على تنظيم سوق داخلي خاص به على مستوى شبكة الأم ووحداتها التابعة؛
- ✓ العوامل الخاصة على مستوى الصناعة ممثلة في طبيعة المنتجات و هيكل الصناعة،
- ✓ العوامل الخاصة على مستوى الإقليم ممثلة في الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية للإقليم؛
- ✓ العوامل الخاصة على مستوى الدول ممثلة في العلاقات السياسية والمالية القائمة بها .

أما "A.Rugman" شرح بوضوح لماذا يقود امتلاك المعلومات للاستثمار المباشر،و حسب هذا المؤلف فان المعلومة هي المنتج الوسيط ولا يوجد هناك سوق لبيع هذه المعلومات إذن ليس لها سعر،ولكن عندما يكون هناك تدويل فانه يفسر بانتقال المعلومات بين فروع نفس الشركة،ولا تصل الشركات الأخرى.

مما سبق يمكن القول أن قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة فقط وهي التكنولوجيا، ولكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة منها مختلف المعارف القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة،الرأسمال البشري...الخ.و من ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة تجعلها قادرة على اتخاذ قرار التدويل.

2-الانتقادات الموجهة لنظرية تدويل الأسواق الوسيطة:هذه النظرية تكمل نظرية دورة حياة المنتج و نظرية الأسواق" **لهيمر**" وهي أيضا تأخذ بعين الاعتبار الشركات متعددة الجنسيات فقط،ولم تهتم بشكل دقيق بعملية التدويل في قطاع الخدمات،ويؤخذ على هذه النظرية أنه لم

[1] عبد الكريم بعداش،مرجع سابق،ص89.

يعد امتلاك المعرفة أو المعلومات شرطا لازما لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج،وذلك لأن قرار الاستثمار يتوقف على عوامل أخرى من أهمها المزايا المكانية،القيود المفروضة على التجارة الخارجية،السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة المضيفة[1].

المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية

من النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور المؤسسة القائمة بالاستثمار نظرية المؤسسة القائمة على منظورين قد يختلفان وقد يتكاملان،ونظرية الحماية أي حماية ما يصطلح عليه بالأصول غير الملموسة التي تعتمدها المؤسسة.

أولا- نظرية المنظمة (المؤسسة):

1-عرض النظرية:إن النظريات التي تفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من زاوية تنظيم المؤسسة تعتمد أو تستخدم المقاربة التسييرية أو التقارب المبني على إستراتيجية وسلوك المؤسسة فنجد:

أ-المقاربة التسييرية:العديد من المفكرين بحثوا عن الدور الذي يمكن أن يلعبه مسيرو اكبر التجمعات لرأس المال، فمنذ زمن كان دور المسيرين واضح فيما يخص اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج.

فقد أوضح "**Penrose**" أن نمو الشركة يظهر بتقديم منتجات جديدة في الأسواق الخارجية الجديدة ولكن هذا التوسع في الخارج يكون خاصة عن طريق الامتلاك الكلي (100%) للشركة المحلية أو بإنشاء شركات جديدة،إما بالنسبة ل "**J.D.Richardson**" فقد أعد نموذجا يبين فيه الأهداف من قرار الإنشاء أوالاستثمار في الخارج وهناك مجموعتان[2] :

- ✓مجموعة من الأهداف ذات طابع اقتصادي،غايتها الربح في المدى المتوسط والطويل؛

[1] أميرة حسب الله محمد،مرجع سابق،ص31.

[2] عبد الكريم بعداش،مرجع سابق،ص91.

✓مجموعة أخرى ذات أولوية واسعة وتكون تبعا للآفاق الخاصة للموجهين أو المسيرين.

ب-التقارب المبني على إستراتيجية المؤسسة:وفق هذا المنظور،هناك سلسلتين من الدوافع تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر هما :

✓دوافع خارجية:تخوف من فقدان سوق ما،منافسة أجنبية تطرد من السوق الخاص بالمؤسسة ...الخ؛

✓دوافع داخلية:رغبة بعض المسيرين في التوطن الأجنبي.وهنا من الضروري أن تأخذ المديرية العامة البعد الدولي وتبدي رغبتها في التحول إلى مؤسسة متعددة الجنسية.

لهذا تتبنى المؤسسات الإستراتيجية الدفاعية أو الإستراتيجية الهجومية،حيث تختار الإستراتيجية الأولى بهدف المحافظة على حصتها في السوق و الاستفادة من مزايا التكاليف والتكنولوجيا واقتصاديات الحجم ...الخ.ويقع الاختيار على الإستراتيجية الثانية (الهجومية) بالنسبة للمؤسسة التي تمتلك مهارات عالية.

2-الانتقادات الموجهة لنظرية المنظمة:من أهم الانتقادات التي وجهت إليها ما يلي[1]:

✓ لا تقدم تفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج،وإنما تكتفي بتبني المؤسسة الأم للإستراتيجية الهجومية أو الدفاعية.لكن الواقع يفصح عن تصرفات بعض فروع الشركات متعددة الجنسية مشابهة لتصرفات الشركات الأم،وهو الأمر الذي لم تتناوله النظرية؛

✓أغفلت هذه النظرية بعض المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات متعددة الجنسية و التي لا تسمح باستخدامها لدواعي متنوعة،إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا- نظرية الحماية:

1-عرض النظرية: يقصد بالحماية حسب "**فليح حسن خلف**" الممارسة الوقائية التي تقوم بها

[1] المرجع السابق،ص92.

الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب المعلومات و الأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج و التسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة"[1].

ويرى "**هودوينج** "ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة،الخبرة أو الاختراعات... إلخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها،ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة، بالإضافة إلى أنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن،التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم،و هذا من خلال مواثيق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة.

2-الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:يمكن تلخيصها في ما يلي[2]:

- ✓أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية و السياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، و التي بإمكانها التأثير سلبا أو إيجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول؛
- ✓يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى غير المبتكر. كأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثا فقط غير أن الواقع لا يوافق هذا،مثل الاستثمار في السياحة.

المطلب الثالث : النظريات التجميعية

سميت هذه النظريات بالتجميعية أو التركيبية لأنها تجمع و تركب العديد من العناصر ذات الصلة المباشرة و غير المباشرة بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر،وهي نظريات تبدو أكثر شمولية من سابقاتها.

[1] فليح حسن خلف،مرجع سابق،ص18.

[2] عبد الكريم بعداش،مرجع سابق،ص93.

أولا- نظريات الموقع والموقع المعدلة:

1-عرض نظرية الموقع:ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعوا الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار،وتشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بتكلفة الإنتاجج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى عوامل أخرى وهي[1]:

- ✓ **عوامل مرتبطة بحجم السوق ونموه** :مثل حجم السوق ومدى اتساعه ونموه وكذا درجة المنافسة،ومدى توافر منافذ توزيع ووكالات الإعلان؛
- ✓ **عوامل مرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من الموارد،مدى توافر الأيدي العاملة وانخفاض تكلفتها،مدى تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخر؛
- ✓ **عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار**: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية،الاستقرار السياسي مدى استقرار سعر الصرف،نظام الضرائب، الامتيازات والحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب؛
- ✓ **عوامل أخرى**:مثل الأرباح المتوقعة،حرية تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج،والموقع الجغرافي.

2-عرض نظرية الموقع المعدلة: يرجع تطوير هذه النظرية إلى "**روبوك**" **و** "**سيموندس**" حيث اقترحا أن الأعمال و الاستثمارات الدولية و الأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات الشرطية(خصائص المنتج أو السلعة،الخصائص المميزة للدولة المضيفة،العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى) أما المجموعة الثانية: فهي العوامل الدافعة(الخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي)و أخيرا تتمثل المجموعة الثالثة: في بعض متغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة(الخصائص المميزة للدولة المضيفة،الخصائص المميزة للدولة الأم،العوامل الدولية)[2] .

---

[1] عبد السلام أبو قحف،**اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**،ط2،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،1991،ص110.

[2] المرجع السابق،ص88.

3-الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة:هناك بعض الانتقادات التي توجه إليها سواء في شكلها الأول (نظرية الموقع)أو في شكلها المعدل(نظرية الموقع المعدلة) نلخص أهمها فيما يلي:

- ✓لا تأخذ في الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط، و بالأخص المزايا المعرفية لما لها من خصائص مشابهة لخصائص السلع الاجتماعية في جانب العرض من حيث أنه يمكن للشركة دولية النشاط (الأم) نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول العالم لاستغلالها دون أن تتحمل نفقة حدية تذكر، و ذلك على الرغم من أن حيازة المزايا الاحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓أغفلت هذه النظرية رغبة الشركات العملاقة(متعددة الجنسية خصوصا)في السيطرة على الأسواق الدولية و التحكم فيها و من ثم توجيهها وفق مصالحها. و هو الأمر الذي يجعل هذه الشركات تنجز استثمارات في مناطق جغرافية متعددة من العالم قصد الوصول إلى أهدافها المسطرة بصرف النظر عن التوفر الكلي أو الجزئي للعوامل التي وضعتها هذه النظرية؛
- ✓إن الشركات المتعددة الجنسية المتواجدة في عدة مناطق من العالم و لها نشاطات متنوعة تستطيع الاستثمار في مواقع لا تجتمع فيها بالضرورة كل العوامل الشرطية الدافعة و الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر. و ذلك بسبب قدرة هذه الشركات على تحمل بعض المخاطر مقابل مردود عال متوقع[1].

ثانيا- النظرية الانتقائية:

1-عرض النظرية:تعد النظرية الانتقائية " **لجون دينغ** " نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الاستخدام الداخلي للمزايا

[1] عبد الكريم بعداش،مرجع سابق،ص97.

الاحتكارية، حيث افترض" **دينـنج** " أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل هذه الشروط في الآتي[1]:

أ- مزايا الملكية: تتمثل في تملك الشركة أصولا غير منظورة كالتسويق، بالإضافة إلى مزايا الحجم؛

ب- مزايا الموقع: والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز استثمار مختلفة؛

ج- مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:حيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، الهدف من قيام الشركة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية التغلب على التدخل الحكومي تخفيض تكلفة المعاملات، التحكم في منافذ البيع تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية... إلخ.

حسب وجهة نظر" **جون دينـنج** "فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توافر المزايا السابقة تتمثل تلك الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التعاقدات حيث يتاح للشركة ثلاث خيارات لاختراق وخدمة السوق الخارجي، وذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك:

- ✓ **الخيار 1:** خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق ذلك عند جمع المزايا الثلاثة؛
- ✓ **الخيار 2:** خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، ويتحقق ذلك عن توفر المزايا الاحتكارية ومزايا التدويل؛
- ✓ **الخيار 3:** خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر المزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع ومزايا التدويل.

[1] أميرة حسب الله محمد،مرجع سابق،ص ص32-33.

2- الانتقادات الموجهة للنظرية الانتقائية: لقد نجح" **دينـنـج** " في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أهم مميزات هذه النظرية، إلا أن هناك بعض الانتقادات وجهت لهذه النظرية نذكرها بإيجاز[1]:

- ✓عدم الإشارة إلى العلاقة بين العناصر الثلاثة وتطورها، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون التطرق إلى علاقة التأثير والتأثر فيها بينها؛
- ✓التركيز على المسائل الكلية ومن ثم فهي قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار؛
- ✓معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة التدويل قادرة وكافية لشرح الظاهرة، لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج دون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية.

[1] رضا عبد السلام،**مرجع سابق**،ص56.

خلاصة الفصل:

لقد لاحظنا من خلال هذا الفصل إن الاستثمار الأجنبي المباشر تعددت تعاريفه، و ذلك وفق نظرة الدارس له، وأنه يستلزم السيطرة و الإشراف على المشروع في البلد المضيف إذ إن انتقال هذا النوع الأخير بين الدول يعود من خلال النظريات المفسرة له إلى عدة أسباب ترجع في حقيقة الأمر إلى المتغير أو العوامل التي انطلقت بها لتحليل ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

فالنظريات التي اعتمدت على بنية الأسواق نجدها تفسر الاستثمار المباشر للشركات في الخارج من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بهذه الشركات و التي تميزها عن باقي المنافسين المحليين في البلد المضيف وذلك من أجل النمو و تطوير هذه المميزات. أما النظريات التي اهتمت بتنظيم المؤسسة فإنها تفسر قيام المؤسسات بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق الربح وتحقيق استراتيجياتها المتمثلة في حماية مصالحها و غزو الأسواق الخارجية .

وعلى العموم فإن مثل هذه الاستثمارات لا تنتقل إلى مختلف الدول بنفس الشكل وإنما تأخذ أشكالا متنوعة، تتعدد بتعدد دوافع المستثمرين وحسب ملكية هذه الاستثمارات .

الفصل الثاني

تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المقارنة خلال الفترة (2015-2008)

تمهيد:

تعتمد قدرة أي دولة على جذب الاستثمارات الأجنبيةعلى توافر مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لا غنى عنها لضمان المنافسة في هذا المجال، ولهذا تجتهد الدول في التعرف على نواحي القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية، والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب الاستثمارات وتتباين جهود الدول في رصد وتقييم بيئة الاستثمار فيها، و ذلك حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجها، لذا تبقى جهود الدول العربية في التغلب على التحديات وتذليل العقبات قاصرة وغير ناجعة في زيادة التدفقات الرأسمالية الأجنبية،لذا سنخصص هذا الفصل لدراسة المناخ الاستثماري بدولتي المقارنة وتقييمه في المبحث الأول،أما المبحث الثاني فسيتم فيه تحليل التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوزيعها الجغرافي والقطاعي،إضافة إلى معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولتي المقارنة.

المبحث الأول:المناخ الاستثماري بدولتي المقارنة

حتى يكون هناك استثمار،يجب أن يتهيأ المناخ المناسب لذلك،ويجب أن تكون هناك فرصة استثمارية قائمة من وجهة نظرا المستثمر على الأقل،ويجب أن يرشد المستثمر إلى تلك الفرصة إن لم يتعرف عليها بذاته. ويجب أن يقتنع بسلامتها، لذا خصصنا هذا المبحث للتعرف على أهم الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار بدولتي المقارنة، ثم تقييمه من خلال التقييم الكمي والتقييم وفق مؤشرات دولية مختارة.

المطلب الأول:الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري بدولتي المقارنة

إن دولتي المقارنة تبذل جهود مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث أصدرت عدة قوانين ومراسيم نقتصر على ذكر أهمها.

الفرع الأول:القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بدولتي المقارنة.

أولا: في الجزائر: تم إصدار جملة من القوانين والمراسيم والأوامر المتعلقة بالاستثمار أهمها:

1. **القوانين**:يتمثل أهمها في:

- قانون82-13 المؤرخ في1982/9/28 ويوضح نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% في حين51% المتبقية تمثل نسبة المشاركة المحلية(المادة22)؛
- قانون رقم88-25المؤرخ في12جويلية1988يتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية[1]؛
- قانون رقم90-10الصادر في1990/4/14المتعلق بالنقد والقرض، نص في مجال الاستثمار على استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين بمعيار الإقامة[2]؛

[1]قانون رقم 88-25 المؤرخ في1988/7/12،**المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة والوطنية**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،الصادرة بتاريخ13جويلية1988.

[2]قانون رقم90-10المؤرخ في1990/4/14،**المتعلق بالنقد والقرض**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد39،الصادرة بتاريخ18افريل1990.

- قانون الاستثمار لسنة1993 ويتمثل في المرسوم التشريعي رقم93-12 المؤرخ في 1993/10/5 والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر؛
- قانون الاستثمار لسنة2001،يعتبر الأمر رقم01-03 الصادر في2001/8/20 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي ألغى المرسوم التشريعي رقم93-12 الصادر في1993/10/5[1] من أهم القوانين التي يرتكز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- قانون رقم114 لعام2008 يتضمن هذا القانون تعديلين لقانون ضمان وحوافز الاستثمار؛
- قانون المالية التكميلي لسنة 2009[2] والذي ينص على تغلب الشركات الوطنية على الأجنبية بإعطائها اكبر حصة في عمليات الاستثمار في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع؛
- قانون المالية التكميلي: فيما يخص الاستثمارات في إطار العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني لسنة 2010 بالإضافة إلى الأمر 11-12 المؤرخ في يوليو 2011؛
- قانون المالية التكميلي سنة 2013: والذي يتضمن تسهيلات وضمانات تشريعية وإجرائية جديدة للاستثمارات الأجنبية التي تريد الاستقرار في الجزائر وهذا في إطار الشراكة؛
- قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار.

2.المراسيم والأوامر :

- المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في2008/3/24 يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار وطلب ومقرر منح المزايا وكيفيات ذلك[3]؛
- الأمر رقم09-01المؤرخ في جويلية2009المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009؛
- القرار الوزاري المشترك الصادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات وذلك في25 يونيو 2008 يتعلق بمعاينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها.

[1] الأمر رقم01-03المؤرخ في 2001/8/20،**المتعلق بتطوير الاستثمار**،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد47،الصادرة في22اوت2001.

[2] شهرزاد زغيب،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وآفاق)**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد الثامن،جامعة محمد خيضر،بسكرة،فيفري 2005،ص81.

[3] المادة 2 من القرار 3،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد17،الصادرة في30مارس2008.

ثانيا:في تونس: تم إصدار القوانين المتعلقة بالاستثمار التالية[1]:

- قانون رقم27 لسنة2012 المؤرخ في2012/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 2013؛
- قانون رقم21 لسنة1990المؤرخ في1990/3/19المتعلق بمجلة الاستثمارات السياحية؛
- قانون رقم 71 لسنة2016 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 يتعلق بقانون الاستثمار ويتضمن هذا القانون النهوض بالاستثمار وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها حسب أولويات الاقتصاد الوطني؛
- قانون رقم100 لسنة1989 المؤرخ في1989/10/17 المتعلق بنظام تشجيع الاستثمارات في أنشطة الخدمات؛
- قانون سنة1988 المؤرخ في1988/4/2 المتعلق بإصدار مجلة الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري.

الفرع الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولتي المقارنة

أولا:في الجزائر:هناك مجموعة من الحوافز والضمانات أهمها:

1.الحوافز:في هذا الإطار منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي ضمن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 مجموعة من الحوافز والامتيازات منها ما هو متعلق بالنظام العام ومنها ما هو متعلق بالنظام الخاص[2].

أ-**الامتيازات المتعلقة بالنظام العام:**يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله.

[1] سامية دحماني،**اثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة(2000-2015)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر3،2015-2016،ص216.

[2] سارة محمد،**الاستثمار الأجنبي في الجزائر:دراسة حالة أوراس كوم**،مذكرة ماجستير في الحقوق والعلوم السياسية(غير منشورة)،جامعة متنوري،قسنطينة،2009-2010،ص21.

- **مرحلة الانجاز:** في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من امتيازات طيلة ثلاث سنوات والتي يمكن تمديدها بقرار من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هذه الامتيازات هي:

-الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل النسبة لجميع المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛

-تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـــ05% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

-إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.

- **مرحلة الشروع في الاستغلال:** حسب ما نصت عليه المادتين 18و 19 من نفس المرسوم يستفيد المستثمر من امتيازات كذلك في هذه المرحلة هي:

-الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛

- تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة (الفترة المحددة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات)؛

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط؛

-الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 07% من رسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال النظام الاجتماعي؛

-استفادة المشتريات المحلية المودعة لدى الجمارك والخدمات المرتبطة بها الموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير من الإعفاء من الحقوق والرسوم[1].

ب-الامتيازات المتعلقة بالنظام الخاص: لقد أولى المشروع الجزائري أهمية بالغة لهذا الموضوع من خلال المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر1993 وذلك في إطار تدعيم اقتصاد السوق والمتمثلة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة.

- **الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة:** يخص هذا النظام الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية والمحددة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار كالأنشطة غير الملوثة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الميدان التكنولوجي، حيث يستفيد المشروع من الامتيازات خلال مرحلتين:

-مرحلة الانجاز: في هذه المرحلة يستفيد المستثمر تقريبا من نفس الامتيازات التي يستفيد منها في مرحلة الانجاز في إطار النظام العام، بالإضافة إلى ذلك يستفيد المستثمر حسب نص المادة 21 من القانون 93-12 المذكور سلفا من تكفل الدولة جزئيا بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.

-مرحلة الشروع في الاستغلال:

✓الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات في النظام الفعلي؛

[1] المرجع السابق،ص25.

- ✓إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة مدة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات؛
- ✓تخفيض يقدر بـ 50% من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها(أدناها5 سنوات وأقصاها 10 سنوات)[1]؛
- ✓في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،الدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط؛
- ✓تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة خمس سنوات قابلة للتمديد بناء على قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودفع إتاوة ايجابية طوال المدة المتبقية لسريانها[2].

- مرحلة انطلاق الاستغلال:

- ✓الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات،الدخل الإجمالي لإجمالي الأرباح الموزعة،الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني؛
- ✓الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- **الامتيازات المتعلقة بالاستثمار المنجزة في المناطق الحرة:** ويشمل الاستثمارات المنجزة المزمع إنشاؤها وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى التصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية كما نصت عليه المادة 26 من نفس القانون ، وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجنائي والشبه جبائي والجمركي باستثناء بعض الأنشطة هي[3]:

[1] الزين منصوري،**واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الثاني،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي2005،ص132.

[2] سارة محمد،مرجع سابق،ص30.

[3] رشيد يوسفي،**اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني(حالة الجزائر)**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد5،جامعة فرحات عباس،سطيف،2005،ص35.

-مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي حسب المادة 28 من نفس المرسوم؛

-الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة بالاستغلال مباشرة؛

-تعفي عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب؛

-يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم.

2. ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1]: وتشمل مايلي:

أ-**حرية الاستثمار**:حيث تنص المادة 03 من الأمر 06-08 على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة، و ما يميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة انه يجعل مصورا في بعض القطاعات دون الأخرى بشرط أن الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر يخضع قبل انجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)[2].

ب-مبدأ تثبيت النظام القانون الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات: والمقصود هنا هو تعهد الدولة بعدم تغير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات الذي يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، من ضمن الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقتضي بان لا تطبق المرجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة.

[1] المرجع السابق،ص41.

[2] وصاف سعيدي،محمد قويدري،واقع **مناخ الاستثمار في الجزائر:بين الحوافز والعوائق**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد2،جامعة فرحات عباس،سطيف،2008 ص ص40-43.

ج-ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته: منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه، فحسب ما نصت عليه المادة 31 من نفس الأمر السالف الذكر انه تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ،ويتحقق من استيرادها القانون من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وان كان المبلغ اكبر من رأس المال المستثمر في البداية، أما فيما يخص حالة تنازل المستثمر عن مشروعه لشخص آخر فان الأمر 01-03 نص على التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه الملكية لتنفيذ كل الالتزامات التي استفاد بمقتضاها من المزايا، أما في حالة إخلاله بهذا الالتزام فان للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء تلك الالتزامات[1].

د-مبدأ إلغاء التميزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار: يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار حسب نص المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 بهدف الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

هـ-الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات الدولية المبرمة: إن الجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات.

- **الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:** لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات نذكر منها:

-الاتفاقيات المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي؛

[1] المرجع السابق،ص44.

-الاتفاقيات العربية باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛

-الاتفاقيات الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

- **الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار**:بهدف تأكيد الدولة الجزائرية على توفير مناخ ملائم للاستثمار على إقليمها سعت الى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية،وبلغ عدد اتفاقيات الاستثمار التي قامت بها الجزائر 55 اتفاقية منها 47 اتفاقية ثنائية وثمان اتفاقيات دولية أخرى عام 2013،وكما بلغ عدد الاتفاقيات الثنائية الموقعة من طرف الجزائر مع الدول العربية فيما يخص ضمان وحماية الاستثمار 18 اتفاقية من سنة 2000 حتى2008.

ثانيا:في تونس: بغرض تحفيز الاستثمار ودفع المسار التنموي اعتمدت تونس خلال السنوات الأخيرة عددا من الإجراءات والتدابير وقد اشتملت على العديد من الحوافز حسب الأولويات نذكر منها:

1.الحوافز الممنوحة للتنمية الجهوية: حيث اشتملت على مايلي[1]:

أ-الطرح الكلي للمداخيل والأرباح من أساس الضريبة خلال العشر سنوات الأولى، وطرح نسبة50% منها خلال العشر سنوات الموالية؛

ب-مساهمة الدولة تحمل المصاريف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية؛

ج-طرح الأرباح والمداخيل التي يقع استثمارها؛

د-تتراوح منحة الاستثمار بين 15% و25% من تكاليف المشروع حسب موقعه؛

هـ-تتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للنظام الاجتماعي لمدة خمس سنوات ابتداء من الدخول في طور الإنتاج.

[1] محمد طالبي،**اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد6،جامعة الجزائر،2009،ص316.

2.الحوافز الممنوحة للنهوض بالتصدير: وقد تضمنت مايلي:

أ-إعفاء التاجر من الرسوم والضرائب الموظفة على المواد الأولية والمواد النصف مصنعة والخدمات الضرورية للإنتاج؛

ب-الطرح الكلي للأرباح من الضريبة خلال العشر سنوات الأولى، ويصبح هذا الطرح 50% ابتداء من السنة 11 ولمدة غير محدودة؛

ج-الإعفاء الكلي للمداخيل والأرباح التي يقع استثمارها من أساس الضريبة؛

د-إمكانية التسويق في تونس 20% من رقم المعاملات التصدير.

3.الحوافز الممنوحة للتنمية الفلاحية: وتتمثل أساسا فيما يلي:

أ-طرح كل المداخيل والأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات من أساس الضريبة خلال العشر سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول في طور الإنتاج؛

ب-يستفيد الاستثمار من منحه قدرها 7% من تكاليف المشروع؛

ج-تتحمل الدولة مصاريف البنية الأساسية بالنسبة للاستثمارات المنجزة لتهيئة مناطق تربية الأسماك والأحياء المائية أو لتهيئة مناطق الري بالمياه الساخنة؛

د-منح 8% لفائدة المشاريع المنجزة بالمناطق ذات الظروف الصعبة.

4.حوافز لمساندة التنمية:

أ-الإعفاء من الرسوم الجمركية ومعلوم الاستهلاك وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات؛

ب-طرح الأرباح من أساس الضريبة على الدخل في حدود 50%؛

ج-تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يلي يتعلق بالمداخيل والأرباح.

5.الحوافز الممنوحة لحماية البيئة:

أ-الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية وتوفيق العمل بالأداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك؛

ب-طرح نسبة 50%من المدا خيل والأرباح الصافية الخاضعة للضريبة؛

ج-تخفيض الأداء إلى نسبة 10% فيما يتعلق بالمداخيل والأرباح؛

د-منحة استثمار بنسبة 20% من تكاليف المشروع بالإضافة إلى ما سبق عملت الجهات الوصية التونسية على منح العديد من التسهيلات والضمانات للمستثمر الأجنبي تتلخص في:

-حرية تحويل الأرباح وقيمة بيع الأصول بما في ذلك فائض القيمة؛

-حماية حقوق الملكية الصناعية؛

-عدم الازدواج الضريبي؛

-الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها؛

-تغطية المخاطر الغير التجارية[1].

المطلب الثاني: التقييم الكمي للمناخ الاستثماري بدولتي المقارنة

يمكن التعرف على الوضع الاقتصادي لدولتي المقارنة من خلال بعض المؤشرات الكمية والتي يقصد بها تلك المؤشرات التي يمكن قياسها كميا بنسب مئوية وقد اقتصرنا على بعض المؤشرات المهمة فقط هي: معدل النمو الاقتصادي،معدل التضخم معدل البطالة.

[1] سعدية قصاب،**حدود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،العدد8،جامعة الجزائر،2003،ص103.

أولا:النمو الاقتصادي: لقد عرفت كل من الجزائر وتونس معدلات نمو متفاوتة خلال الفترة (2009-2015) مع تسجيل انكماش في بعض السنوات نتيجة لظروف متعلقة أساسا بالوضعية الداخلية للبلدين، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-1):مقارنة معدل النمو الاقتصادي بين الجزائر وتونس خلال الفترة(2009-2015)

الدول/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	2,40	3,30	2,4	2,5	3,3	3,4	4,1
تونس	3,10	3,10	-1,9	3,6	4,0	4,5	4.5

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2011**،الكويت،2011،ص68.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2012-2013**،الكويت،2013،ص ص96-98.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2015**،الكويت،2015،ص ص116-120.

يتبين من خلال الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت انتعاشا،ففي الجزائر ارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي من2,4%عام2009 الى3,3%عام2010،ثم ينخفض سنة 2011 إلى أدنى قيمة له،ويصعد إلى نسبة3,2 % سنة 2012، ليسجل عامي 2013و2014 نسبة3,3%و3,4% قبل أن يحقق أحسن نتيجة له ببلوغه4,1% في سنة2015. أما فيما يخص تونس فقد سجلت خلال عام 2011 معدلات سلبية ولكن خلال الفترة(2012-2015) سجلت معدلات نمو موجبة متزايدة محققة اكبر قيمة سنة 2015 بنسبة4,5% وهذا راجع إلى تحسين وضعية قطاع الخدمات في تونس والذي يساهم بأكثر من 40%من الناتج المحلي الإجمالي. و على العموم قد أوضحت المقارنة أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في تونس أكبر من تلك المحققة في الجزائر.

ثانيا:معدل التضخم:

عرفت دولتي المقارنة معدلات تضخم متباينة من سنة 2011 إلى سنة 2015 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): مقارنة معدل التضخم بين الجزائر وتونس خلال الفترة(2011-2015)

الدول / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	4,5	8,9	5,0	4,5	4,0
تونس	3,5	5,6	6,0	4,7	5,0

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2012-2013**،الكويت،2013،ص ص97-98.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2015**،الكويت،2015،ص ص116-120.

يتبين من خلال الجدول أن معدلات التضخم في هذه الفترة قد عرفت تذبذبا حيث انتقلت في الجزائر من معدل4,5%عام2011 ليصل إلى8,9% عام 2012، وليعاود الانخفاض عام 2013 في حدود5%، ويستقر عند معدل 4,5% خلال سنة 2014 و 4% سنة2015، أما في ما يخص معدلات التضخم في تونس فقد تدرجت بداية من عام 2011 من معدل 3,5%، وصولا عام 2012 إلى نسبة 5,6%، و6% عام 2013 وليعاود الانخفاض في سنة2014 الى4,7% ثم يرتفع من جديد الى5% سنة2015.

ثالثا:معدل البطالة: يبين الجدول التالي معدلات البطالة للجزائر وتونس

الجدول رقم (2-3): مقارنة معدل البطالة بين الجزائر وتونس خلال الفترة (2011-2015).

الدول	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	10	9,7	9,3	10,6	11,8
تونس	13,0	18,9	16,7	16,0	15,0

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2012-2013**،الكويت،2013،ص ص97-98.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2015**،الكويت،2015، ص116-120.

يتبين من خلال الجدول أن البطالة في الجزائر قد عرفت ثبات نوعي بتراوحها مابين نسبة 10%عام2011،و10,6% عام2014، أما خلال عام2015 شهدت ارتفاعا إلى نسبة 11,8%. وتبلغ نسبة البطالة في تونس نسبة16% في سنة 2014 لتنخفض انخفاضا طفيفا في سنة 2015 إلى نسبة 15,0% بعدما كانت في عام 2013 تبلغ 16،7% ونسبة18,9%

أي أعلى قيمة لها في عام 2012، والتي كانت تبلغ في عام2011 نسبة 13%.وعلى العموم فان معدلات البطالة في الجزائر أقل منها في تونس.

المطلب الثالث:تقييم المناخ الاستثماري بدولتي المقارنة وفق مؤشرات دولية

نقتصر في هذه الدراسة على المؤشرات التي توفرت فيها الإحصائيات الخاصة بالدولتين.

أولا:مؤشر التنافسية العالمية: يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمية الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ سنة 1979[1]،حيث تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم وأحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار، حيث تمكن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها من الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما[2].

جدول رقم(2-4):ترتيب الجزائر وتونس ضمن مؤشر التنافسية العالمي ومؤشراته الفرعية لسنة2013

المؤشر			الجزائر	تونس
مؤشر التنافسية العالمي	الترتيب		100	83
مؤشر المتطلبات الأساسية	الترتيب		92	74
	الترتيب حسب أهم مؤشراته الفرعية	الإطار المؤسساتي	135	73
		البنية التحتية	106	77
		الصحة والتعليم الابتدائي	92	47
مؤشر معززات الكفاءة	الترتيب		133	88
	الترتيب حسب أهم مؤشراته الفرعية	التعليم العالي والتدريب	101	73
		كفاءة سوق العمل	147	132
		حجم السوق	48	64
مؤشر عوامل الابتكار والتطوير	الترتيب		143	79
	الترتيب حسب أهم مؤشراته الفرعية	تطور ورقي أنشطة الأعمال	144	76
		الابتكار	141	88

المصدر:من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:-خديجة خرافي،**دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة:الجزائر تونس،والمغرب**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2014-2015،ص238.

[1] عبد الحميد بوخاري،**واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية:دراسة تحليلية**،مجلة الباحث،العدد 10،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012،ص44.

[2] ناجي بن حسين،**تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد31،جامعة منتوري،قسنطينة،2009،ص9.

حسب بيانات الجدول فإننا نلاحظ تفوق تونس على الجزائر في مختلف مكونات مؤشر التنافسية العالمي،الأمر الذي يعكس لنا تردي المناخ الاستثماري للجزائر وانخفاض قدراتها التنافسية العالمية مقارنة بتونس في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية PRS: يتكون المؤشر من ثلاثة محددات فرعية هي:المخاطر السياسية 50% المائة،المخاطر الاقتصادية 25% والمخاطر التمويلية 25%[1]. وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر(80-100: منخفضة جدا، 70-79,9: منخفضة، 60-69,9: معتدلة 50-50,9: مرتفعة ،0-49,9: مرتفعة جدا).

جدول رقم(2-5):موقع الجزائر وتونس في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال(2008-2011).

البيان	2008	2009	2010	2011
الجزائر	76,8	70,8	72,0	73,5
تونس	72,3	71,0	72,8	68,4

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2011**،الكويت،2011،ص57.

يبين الجدول أن كلا من الجزائر وتونس خلال الفترة(2008-2010) كانتا ضمن مجموعة المخاطر المنخفضة، في حين حافظت الجزائر على نفس الموقع خلال سنة2015 بينما تراجعت تونس إلى درجة مخاطر معتدلة،ولعل ذلك راجع لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية للبلاد.

رابعا:مؤشر سهولة أداء الأعمال: يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في الدول من خلال تأثيرها على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر،شعيب بونوة،**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية:دراسة حالة الجزائر**،مجلة الباحث،العدد7،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة 2009-2010،ص145 .

الجدول رقم (2-6):الترتيب العالمي للجزائر وتونس في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال خلال الفترة(2014-2015)

المؤشر العام و المؤشرات الفرعية	الجـــــزائر			تونـــــس		
	2014	2015	التغير في الترتيب	2014	2015	التغير في الترتيب
المؤشر العام	147	154	7	56	60	4
بدء النشاط التجاري	139	141	2	89	100	11
استخراج تراخيص البناء	122	127	5	85	85	0
الحصول على الكهرباء	150	147	-3	38	38	0
تسجيل الملكية	156	157	1	69	71	2
الحصول على الائتمان	169	171	2	111	116	5
حماية المستثمرين الأقلية	123	132	9	77	78	1
دفع الضرائب	174	176	2	77	82	5
التجارة عبر الحدود	131	131	0	38	50	12
إنفاذ العقود	120	120	0	77	78	1
تسوية حالات الإعسار	94	97	3	54	54	0

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام2015** ،الكويت 2015،ص ص13-23.

يتبين من خلال الجدول بأن وضع الجزائر جاء متأخرا جدا في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال لسنة2015 مقارنة بتونس، كما نلاحظ أيضا تدهور وضع الجزائر في كل المؤشرات الفرعية أي تراجعت ماعدا في مؤشر الحصول على الكهرباء الذي تحسنت وضعيتها فيه مابين سنتي2014 و2015 بـ 3 درجات،غير أن ذلك لم يمكنها بعد من الوصول إلى ترتيب تونس[1]، رغم أن هذه الأخيرة شهدت من سنة2014 إلى سنة2015 استقرارا في بعض المؤشرات الفرعية وتدهورا في المؤشرات الأخرى.

[1] مفتاح صالح،دلال بن سمينة،**واقع تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية:دراسة حالة الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان43-44،2008،مصر 2008،ص123.

المبحث الثاني:تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولتي المقارنة

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الدول العربية تغيرات من دولة إلى أخرى سواء من ناحية الحجم ،أو من ناحية التوزيع الجغرافي والقطاعي،ومن خلال هذا المبحث سنرى كيف كان مسار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولتي المقارنة و كيف كان توزيعه حسب المناطق والقطاعات المستفيدة منه.

المطلب الأول:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولتي المقارنة

يبين الشكل التالي التدفقات الواردة إلى الجزائر وتونس خلال الفترة(2008-2015)

الشكل رقم(2-1):تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى دول المقارنة خلال الفترة(2008-2015)

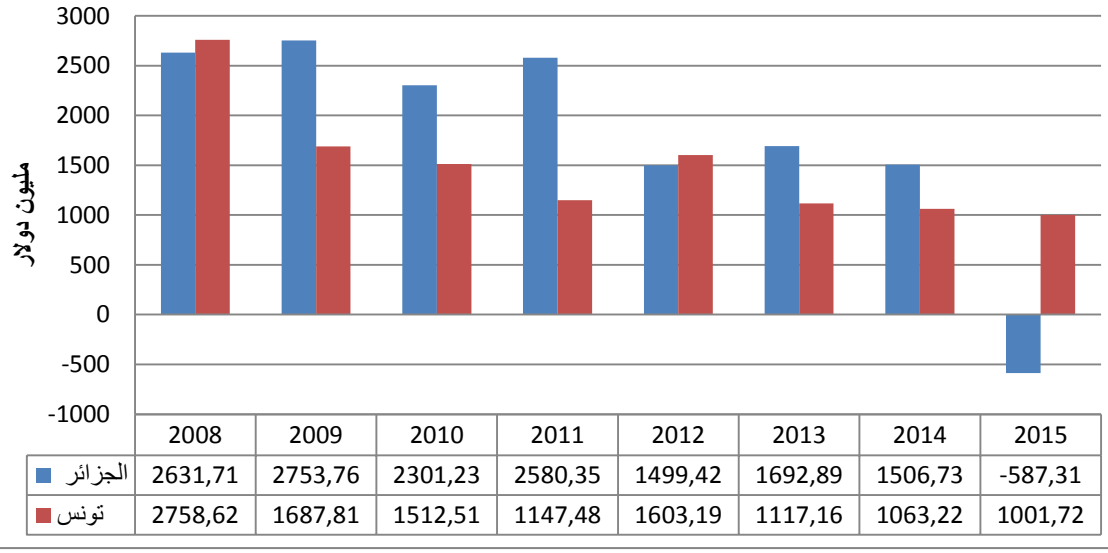

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	2631,71	2753,76	2301,23	2580,35	1499,42	1692,89	1506,73	-587,31
تونس	2758,62	1687,81	1512,51	1147,48	1603,19	1117,16	1063,22	1001,72

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2016**،الكويت،2016،ص 116-120.

يتبين لنا من الشكل أعلاه بأن التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و المسجلة في الجزائر خلال الفترة (2008-2011) تفوق المليارين دولار،وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وتزايد الاستثمارات للشركات العالمية في قطاع المحروقات وبلغت الحصيلة ذروتها بقيمة 2753,76 مليون دولار سنة 2009،لتسجل انخفاضا سنة2010 مسجلة

قيمة2301,23 مليون دولار نتيجة للتراجع في قيمة تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية[1].في حين حققت تونس اكبر قيمة لها سنة 2008 تصل إلى 2758,62 مليون دولار قبل أن تشهد انخفاضا بحلول عام 2009 لتبلغ 1687,81 مليون دولار واستمر الانخفاض،ويعزى ذلك الانخفاض المتواصل إلى ارتباطها الوثيق بالأسواق العالمية للسلع والخدمات التي شهدت اضطرابا كبيرا في حركة الأسعار مقارنة بالاقتصاد الجزائري كونه لا يرتبط كثيرا بالاستثمارات العالمية بقدر ارتباطه بالأسعار العالمية للبترول.

لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا لتسجل 1499,42 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة2009) ، والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 في المائة على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي، كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار.أما تونس فمنذ عام2011 ومع تردي الأوضاع الداخلية فقد تراجعت حصته من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حيث بلغت قيمة هذه التدفقات نحو 1063,22 مليون دولار في عام 2014 مقابل 1506,73 مليون دولار إلى الجزائر خلال نفس العام. ونلاحظ في سنة 2015 خروج الاستثمارات من الجزائر بقيمة587,31 مليون دولار،أما تونس فقد حققت تدفقا وافدا يقدر بحوالي1001,72 خلال نفس السنة.وعلى العموم يمكن القول أن التدفقات الواردة إلى دول المقارنة شهدت انخفاضا خلال فترة الدراسة،وهذا راجع لتأثير الأزمة المالية2008،وتدهور الأوضاع الأمنية وانخفاض أسعار النفط.

أما إذا صرفنا انتباهنا إلى حصة كل دولة من إجمالي تدّفقات الاستثمارات الأجنبية

[1] كمال شريط،**تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة:الجزائر،تونس والمغرب خلال الفترة(2005-2010)**،مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد6،جامعة يحي فارس،المدية،مارس2012،ص273.

المباشرة الواردة فنجد أنّ الجزائر قد حلّت في المرتبة الأولى،أما تونس فقد وقعت في المرتبة الثانية. الأمر الذي قد يعطي لنا انطباعًا حسنًا حول مناخ الاستثمار في الجزائر، و قدرة الدولة الجزائرية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بالنسبة للدولة التونسية،غير أنه سرعان ما ينجلي هذا الانطباع عند مقارنة إجمالي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ببعض المؤشرات الأخرى كعدد السكان إجمالي الناتج المحلي المساحة، حيث يتبين لنا بصورة واضحة،انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بتونس.

الجدول رقم(2-7): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وتونس مقارنة بالناتج المحلي الخام،المساحة وعدد السكان لسنة2014

الدولة	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	إجمالي الناتج المحلي(مليار دولار)	المساحة (كلم^2)	عدد السكان (مليون)	حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام (%)	الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة للمساحة (دولار/كلم^2)	نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة(دولار/للفرد)
الجزائر	1506,73	213,5	2381741	40,7	0,71	632,62	37,02
تونس	1063,22	47,6	163610	11,2	2,23	6498,50	94,93

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2016**،الكويت،2016،ص ص 114-116-118-120.

من خلال الجدول أعلاه وبأخذ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نسبة إلى مساحة كل دولة مضيفة لم تتعدى في الجزائر632,62 دولار/كلم^2 سنة2014،في حين أنها وصلت في تونس الى6498,5 دولار/كلم^2 خلال نفس السنة،أي ما يفوق عشرة أضعاف ذلك المحقق في الجزائر.

وإذا ما أخذنا إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من عدد سكان كل دولة مضيفة فنجد أنها لم تمثل في الجزائر سنة 2014 إلا 37,02 دولار للفرد الواحد،في حين انه يرتفع الى94,93 دولار للفرد الواحد في تونس. أما إذا أخذنا حصة إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشرة من إجمالي الناتج المحلي للدولتين سنة2014،فنجد أن الأمر يزداد سوءا بالنسبة لمدى قدرة الجزائر على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية،حيث أنها لم تمثل

في الجزائر إلا ما يقارب0,71% في حين أنها وصلت الى2,23% في تونس أي حوالي3 أضعاف ذلك المحقق في الجزائر خلال نفس السنة.

المطلب الثاني:التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولتي المقارنة خلال الفترة(2011-2015)

لقد تعددت وتنوعت الدول المستثمرة في دولتي المقارنة سواء كانت دولا عربية أو أجنبية[1] وقبل إجراء المقارنة بينهما سنعرض تجربة كل بلد على حدى.

أولا:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول التالي يوضح أهم10 دول المستثمرة للفترة ما بين جانفي2011 وديسمبر2015.

الجدول رقم(2-8):أهم10 دول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2011-2015)

الجزائر				
الترتيب	الدولة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون$
1	اسبانيا	07	2880	2232,1
2	قطر	02	3089	2150
3	تركيا	02	3342	1737,3
4	لوكسمبورغ	01	342	837,3
5	المملكة المتحدة	07	2659	408,7
6	فرنسا	15	1631	376,6
7	جنوب إفريقيا	01	638	350
8	سويسرا	03	561	286,2
9	ألمانيا	06	1360	175,8
10	ميانمار	01	342	159,8
11	أخرى	42	3858	664,1
الإجمالي		**87**	**20702**	**9378**

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2016**،الكويت،2016،ص119.

[1] بلال لوعيل،**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1995-2007**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد4،جامعة محمد خيضر بسكرة،ديسمبر2008،ص137.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه تتصدر القائمة اسبانيا ب7 مشروعات توفر2880 منصب عمل وتكلفة إجمالية 2232,1 مليون دولار، يليها قطر بمشروعين يوفران 3089 منصب عمل وحصته2150 مليون دولار،ثم تركيا بمشروعين كذلك موفرة 3342منصب عمل وتكلفة إجمالية 1737,3مليون دولار،حيث تشكل حصة اسبانيا وقطر وتركيا مجتمعة نحو65,25% من الإجمالي. يليها لوكسمبورغ والمملكة المتحدة وفرنسا وجنوب إفريقيا وسويسرا وألمانيا وميانمار حيث حصة كل منها أقل من837,3 مليون دولار.

ثانيا:التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

الجدول التالي يوضح أهم10 دول المستثمرة للفترة ما بين جانفي2011 وديسمبر2015.

الجدول رقم(2-9):أهم10دول المستثمرة في تونس خلال الفترة(2011-2015)

تونس				
الترتيب	**الدولة**	**عدد المشروعات**	**عدد الوظائف**	**التكلفة بالمليون$**
1	فرنسا	28	6053	1237,4
2	النمسا	03	492	988,0
3	المملكة المتحدة	07	1293	587,8
4	اسبانيا	11	1762	491,9
5	الولايات المتحدة	11	1438	422,9
6	ايطاليا	11	2035	396,5
7	اليابان	01	3200	288,8
8	هولندا	06	2645	171,9
9	قطر	01	89	150,0
10	تايلاند	01	219	129,8
11	أخرى	37	3323	609,4
الإجمالي		**117**	**22549**	**5474**

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2016**،الكويت،2016،ص115.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في تونس تصدرت فرنسا القائمة ب28مشروع توفر6053 منصب عمل وتكلفة إجمالية 1237,4 مليون دولار، تليها النمسا ب3مشاريع

توفر 492 منصب عمل وحصتها 988 مليون دولار، ثم المملكة المتحدة موفرة 7مشاريع و 1293 منصب عمل وتكلفة إجمالية 587,8 مليون دولار، وتشكل فرنسا والنمسا والمملكة المتحدة مجتمعة حصة نحو 51,39% من الإجمالي. يليها اسبانيا والولايات المتحدة وايطاليا واليابان و هولندا وقطر وتايلاند حيث حصة كل منها أقل من 491,9 مليون دولار.

ثالثا:مقارنة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولتي المقارنة

تسعى كل دولة من دولتي المقارنة إلى تنويع الدول الأم للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها،من أجل التقليل من المخاطر، وتجنب أي شكل من أشكال التبعية الاقتصادية لأي دولة أو إقليم ما.

الشكل رقم(2-2): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين(2011-2015)

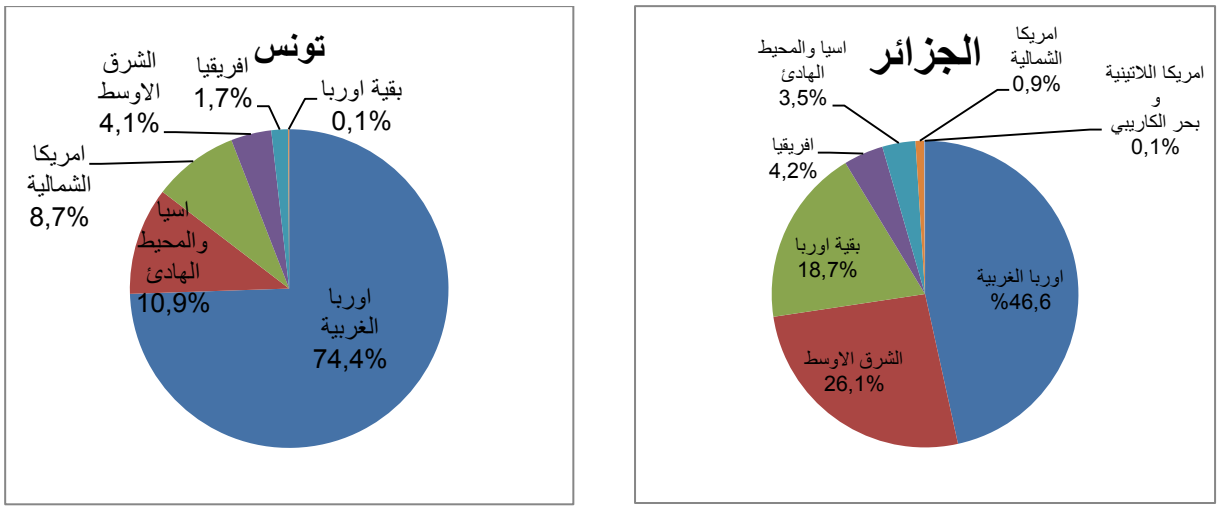

المصدر:-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2016**،الكويت،2016،ص ص115-119.

يتبين من الشكل السابق أن الجزائر و تونس تشتركان في كون المصدر الأول لها للاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في دول أوربا الغربية، حيث تمثل ما نسبته من إجمالي التكلفة 46,6% للجزائر و74,4% لتونس وهذا راجع إلى عدة اعتبارات أهمها القرب الجغرافي بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية و المتعددة التي أمضاها البلدين مع الشركاء الاقتصاديين ذوي الحصص العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.غير أن تركز اغلب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس في الدول الأوربية قد يوقع الدولة في رزمة من المخاطر لعل أهمها التبعية الاقتصادية وما تحمله من أثار سلبية على الاقتصاد التونسي.

في حين نلاحظ توزع باقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولتين على عدة أقاليم،حيث في الجزائر يأتي إقليم الشرق الأوسط في المرتبة الثانية بنسبة26,1%، لتأتي استثمارات باقي الدول الأوربية 18,7% من الإجمالي،ثم الدول الإفريقية بنسبة ضعيفة نوعا ما قدرها4,2%، أما الباقي فيتوزع على باقي دول العالم بنسب ضعيفة نوعا ما. وبالنسبة لتونس نلاحظ أن الاستثمارات الأسيوية والمحيط الهادي مثلت نسبة 10,9%،ثم الاستثمارات الأمريكية بنسبة 8,7% من الإجمالي، ليتوزع الباقي على دول العالم بنسب جد ضعيفة.

المطلب الثالث:التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولتي المقارنة خلال الفترة(2011-2015)

تميزت المشاريع الأجنبية المباشرة المنجزة في دولتي المقارنة بتمركزها في قطاعات معينة ومحدودة.(الملحقين رقم1 و2).

أولا:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

يمثل الجدول الموالي توزيع الاستثمارات الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة(2011-2015) حسب القطاعات مرتبة وفقا لتكلفتها الإجمالية.

الجدول رقم(2-10):ترتيب لأهم 10 قطاعات المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بالنسبة المئوية من إجمالي التكلفة الاستثمارية (2011-2015)

اسم القطاع	الجزائر		
	الترتيب	التكلفة(مليون دولار)	% من إجمالي التكلفة
المعادن	1	3677,4	39,2
العقارات	2	1729,8	18,4
بناء ومواد البناء	3	1307,0	13,9
المنسوجات	4	947,6	10,1
المنتجات الصيدلانية	5	343,6	4
السيارات المعدات الأصلية	6	219,4	3,6
الاتصالات	7	185,9	2
الطاقة المتجددة / البديلة	8	155,5	1,7
الخدمات المالية	9	154,9	1,7
معدات النقل	10	121,2	1,3
أخرى	11	535,7	5,7
التكلفة الإجمالية (مليون دولار)	9378		

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2016**،الكويت،2016،ص119.

حسب بيانات الجدول فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة، وقد احتل قطاع المعادن مرتبة الصدارة بقيمة إجمالية قدرها ما يعادل39,2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ثم تلى ذلك قطاع العقارات بقيمة 1729,8 مليون دولار وهو ما يمثل18.4% من إجمالي التدفقات الواردة ليأتي فيما بعد قطاع البناء ومواد البناء بنسبة13,9% من الإجمالي وقيمة 1307مليون دولار يليه قطاع المنسوجات بنسبة10,1% قيمته947,6 مليون دولار،ثم تأتي فيما بعد القطاعات:المنتجات الصيدلانية، السيارات المعدات الأصلية، الاتصالات، الطاقة المتجددة الخدمات المالية ومعدات النقل بنسب متقاربة مثلت3,7%/3,6%/2%/1,7%/1,7%/1,3% على التوالي مسجلة قيما أقل من343,6 مليون دولار.أما النسبة المتبقية والمتمثلة في 5,7% فتقاسمتها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسب جد ضعيفة.

ثانيا:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس

يمثل الجدول الموالي توزيع الاستثمارات الوافدة إلى تونس خلال الفترة(2011-2015) حسب القطاعات مرتبة وفقا لتكلفتها الإجمالية

الجدول رقم(2-11):ترتيب لأهم 10 قطاعات المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس بالنسبة المئوية من إجمالي التكلفة الاستثمارية (2011-2015)

اسم القطاع	تونس		
	الترتيب	التكلفة(مليون دولار)	% من إجمالي التكلفة
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	1	1387,4	25,3
الغذاء والتبغ	2	806,5	14,7
الفنادق والسياحة	3	519,2	9,5
الاتصالات	4	421,6	7,7
الطاقة المتجددة	5	387,2	7,1
مكونات السيارات	6	343,2	6,3
الخدمات المالية	7	211,3	3,9
خدمات الأعمال	8	176,6	3,2
الآلات الصناعية والمعدات والأدوات	9	170,3	3,1
معدات النقل	10	159,8	2,9
أخرى	11	890,9	16,3
التكلفة الإجمالية (مليون دولار)	5474		

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2016**،الكويت،2016،ص115.

حسب بيانات الجدول فإننا نلاحظ بان قطاع الطاقة قد استحوذ على المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذا القطاع 1387,4مليون دولار،وهو ما يمثل أزيد من25,3%من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة، وقد تعود جاذبية قطاع الطاقة في تونس إلى مجموعة التخفيضات الضريبية التي أقرتها الحكومة التونسية بناء على القانون الجديد للطاقة سنة2000.

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الغذاء والتبغ بقيمة 806,5 مليون دولار،وهو ما يمثل حوالي14,7% من الإجمالي أما قطاع الفنادق والسياحة فقد احتل المرتبة الثالثة بنسبة 9,5% وقيمة 519,2 مليون دولار،ثم تلى ذلك قطاعي الاتصالات والطاقة المتجددة بنسب متقاربة7,7%و7,1%على الترتيب وبقيمتي421,6 و387,2 مليون دولار على التوالي ثم تأتي القطاعات:مكونات السيارات،الخدمات المالية،خدمات الأعمال،الآلات الصناعية والمعدات و الأدوات،معدات النقل بنسب متفاوتة مثلت6,3%/3,9%/3,2%/3,1%/2,9%على التوالي مسجلة قيما أقل من343,2 مليون دولار.أما النسبة المتبقية 16,3% فقد تقاسمتها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسب ضعيفة.

ثالثا: مقارنة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولتي المقارنة

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين بأن ترتيب القطاعات الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة لأخرى وهذا راجع للظروف المحلية من جهة، و لطبيعة المستثمر المتعامل معه من جهة أخرى، كما نجد تركز بعض القطاعات في دولة معينة دون الأخرى، لذلك سنعتمد على الشكل الموالي لمزيد من التوضيح:

الشكل رقم(2-3):التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلى دولتي المقارنة خلال(2011-2015)

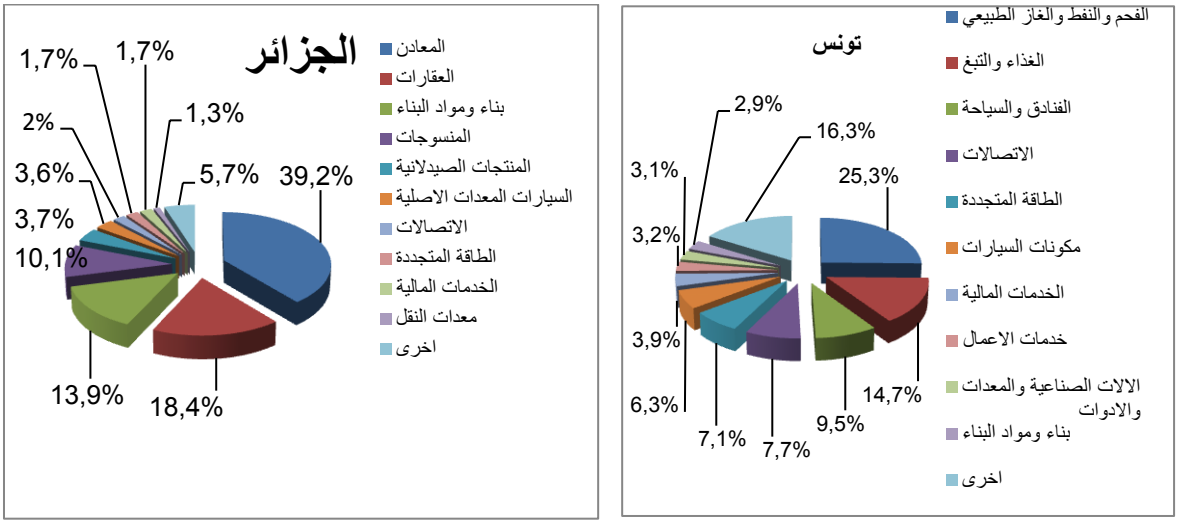

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:- بيانات الجدولين السابقين.

من خلال الشكل السابق نلاحظ هيمنة قطاع الصناعة الاستخراجية في كلا البلدين والتي تمثل موردا طبيعيا غير متجدد يجب الحفاظ عليه بترشيد استهلاكه، فيما يخص قطاع الغذاء والتبغ فقد حضي بالمرتبة الثانية في تونس بنسبة14,7% وبقيمة806,5 مليون دولار،أما في الجزائر فقد احتل قطاع العقارات بنسبة18,4% وقيمة 1729,8 مليون دولار نفس المرتبة في حين حل قطاع البناء ومواد البناء في الجزائر المرتبة الثالثة بنسبة13,9% وقيمة1307 مليون دولار مقابل المرتبة العاشرة لتونس بنسبة2,9% ،أما قطاع الاتصالات فقد احتل المرتبة الرابعة في تونس بنسبة7,7% واحتل هذا القطاع المرتبة السابعة في الجزائر نسبته2% ،في حين حل قطاع الطاقة المتجددة في تونس المرتبة الخامسة بنسبة7,1%، والمرتبة الثامنة ونسبة 1,7% بالنسبة للجزائر.أما قطاع الخدمات المالية في تونس فاحتل المرتبة السابعة نسبته 3,9% مقابل المرتبة التاسعة للجزائر بنسبة1,7%.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك قطاعات محصورة في دولة دون الأخرى، فمثلا نجد الجزائر تنفرد بقطاع المنسوجات الذي يحتل المرتبة الرابعة نسبته10,1% بالإضافة إلى القطاعات: المنتجات الصيدلانية،السيارات المعدات الأصلية،معدات النقل التي نسبها أقل من3,7% وقيمها بالمليون دولار لا تتجاوز 343,6 مليون دولار،وفي المقابل تنفرد تونس بقطاع الفنادق والسياحة الذي يحتل المرتبة الثالثة بنسبة9,5% ، بالإضافة إلى القطاعات التالية: مكونات السيارات، خدمات الأعمال، الآلات الصناعية والمعدات والأدوات نسبها أقل من6,3%،وقيمها بالمليون دولار لا تتجاوز343,2.

ونلاحظ تهميش قطاعي الزراعة والسياحة بالرغم من أهميتهما للاقتصاد الوطني وبالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات في المجال الفلاحي وكذا السياحي،وهو ما يترجم انخفاض قدرة الحكومة الوطنية على تخفيض رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى الصناعات

الاستخراجية والخدماتية وتوجيهها نحو الصناعات التحويلية والإنتاجية وعلى رأسها هذين القطاعين.

المطلب الرابع:معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولتي المقارنة

إن الاستثمار في دولتي المقارنة يواجه عدة تحديات ومعوقات التي تمثل العوامل الطاردة للاستثمار، وفيما يلي عرض لأهم المعوقات المشتركة التي تعرفها الدولتين سواء من الجانب السياسي والأمني، أو الاقتصادي أو الجانب الإداري .

الفرع الأول:العوائق السياسية والأمنية

من بين هذه المعوقات التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة ما يلي[1]:

1. تأزم الوضع السياسي مع عدم وجود آليات فعالة لحل النزاع، فرغم تحديد ورسم الحدود السياسية للبلدان العربية إلا أن بعض شعوبها عرفت مشاكل خلفها المستعمر والمتمثلة في النزاعات الحدودية، وهذا ما قد يعرقل من مضاعفة جهود التكامل والاستثمارات البينية العربية؛
2. بعدما عاشت الجزائر عشرية من زمن الإرهاب وأصبحت بدورها مصدرة للسلام، فإنها تعيش حدودا ملتهبة نتيجة لتردي الأوضاع الداخلية في تونس وبعض الدول العربية الأخرى؛
3. في إطار ما تمليه التحولات الدولية الراهنة من خلال استفحال موجات اللاستقرار وثورات الربيع العربي، والتي أصبحت سببا في تردد رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب عن الاستثمار في بعض الدول العربية(سوريا،تونس،ليبيا،اليمن)، وهذا ما الحق ضررا بمناخ الاستثمار في هذه الدول من خلال خلق انطباع لدى المستثمرين بعدم جدوى الاستثمارات في تلك المنطقة نتيجة لاتسامها بظروف عدم اليقين من جانب، ومن جانب أخر عدم توافر

[1] سامية دحماني،مرجع سابق،ص306.

كافة متطلبات مناخ الاستثمار بالشكل المطلوب والمرغوب،التي تقنعه بالتوجه والمغامرة بأمواله في تلك الدول؛

4.تتمتع الجزائر وتونس بموقع استراتيجي، ورغم وجود تفاوت بينها من حيث الموارد الطبيعية وحتى المساحة إلا أنها تحتوي على أراض خصبة وموارد استخراجية هائلة جعلها في كثير من الأحيان في موقع الأطماع والتكالب عليها من قوى الهيمنة والاحتكارات الدولية التي تجد لها منافذ للتدخل واستغلال ثرواتها.

الفرع الثاني:العوائق الاقتصادية والمالية

تتمثل أهم المعوقات الاقتصادية والمالية في النقاط التالية[1]:

1.قصور وانخفاض كفاءة البنية الأساسية والخدمية في دول المنطقة دون الإقليمية عن مثيلاتها في العديد من دول العالم الجاذبة للاستثمارات الأجنبية؛

2.عدم وجود تكامل أو منظمة إقليمية تعمل من خلالها الدول العربية؛

3.عدم كفاءة الهياكل المؤسسية المختصة بعمليات التجارة الخارجية في عدد من دول المنطقة في إدارة النظم الجمركية في تشجيع مزيد من آليات تمويل التجارة وخدمات الارتقاء بالصادرات؛

4.عدم استقرار الاقتصاد الكلي وصعوبة الحصول على الائتمان؛

5.تقييد حرية انتقال رؤوس الأموال حيث أدى لجوء بعض دول المنطقة إلى تقييد انتقال رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول؛

6.عدم وضوح الهيكل الضريبي مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له؛

[1] وهيبة بن داودية،**واقع وأفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(1995-2004)مع التركيز على:الجزائر،مصر، تونس المغرب**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2004-2005،ص ص189-190.

7.انخفاض كفاءة العمالة وضعف مستوى تعليم السكان، التكاليف المرتفعة لليد العاملة؛

8.عدم الانفتاح الاقتصادي وكذلك تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار؛

9.عدم توافر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار وضعف تنويع الصادرات؛

10. ضعف النفقات المخصصة للبحث والتطوير؛

11. تعدد سعر الصرف وعدم ثباته، والقيود على تحويل العملة وتحويل الأرباح ورأس المال؛

12. تدهور العملة المحلية الذي يؤثر بدوره في المستثمر من خلال تآكل الأرباح عند تحويلها إلى الخارج؛

13. ضعف حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة الأمر الذي زاد من الحاجة إلى الاعتماد على الخارج[1]؛

14. عدم وضوح السياسات الاقتصادية وغياب التخطيط المنظم[2]؛

15. ضعف القطاع الخاص المحلي[3].

الفرع الثالث:العوائق القانونية والإدارية

تتمثل العوائق القانونية والإدارية في بعض الإجراءات نذكر منها:

أولا-من ناحية الإجراءات القانونية:

1. تتميز الإجراءات القانونية بكثرة القوانين وتضاربها وغموضها في بعض الأحيان،إضافة إلى القيود الواردة على تملك الأرض والعقارات؛

2. غياب تشريعات تحمي رأس المال المستثمر؛

3. عدم استقرار قوانين الاستثمار، وعدم تناسبها مع المستجدات العالمية؛

4. عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب.

[1] يونس احمد البطريق،**الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1985،ص269.

[2] سامية دحماني،مرجع سابق،ص307.

[3] خديجة خرافي،مرجع سابق،ص332.

ثانيا- من ناحية الإجراءات الإدارية[1]:

1.تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر،والغياب الكلي للتنسيق فيما بينها والدخول في صراعات في بعض الأحيان؛

2.اتسام الإجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار بالتعقيد والبطء والتأخير في انجاز المشاريع وإهدار وقت المستثمر؛

3.عدم كفاءة بعض العاملين في الأجهزة المكلفة بالاستثمار، وهذا ما يؤثر بدوره في كيفية معاملة المستثمرين أو التعامل معهم؛

4.عدم وجود دقة في البيانات والمعلومات.

الفرع الثالث:العوائق الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية

تتمثل في نقص الاستثمار في رأس المال البشري وغياب الاستثمار الثقافي إضافة إلى ضعف التكنولوجيا.

1.نقص الاستثمار في رأس المال البشري وغياب الاستثمار الثقافي: هناك فرق بين المستثمر العربي والمستثمر الأجنبي بحيث أن هذا الأخير يعطي للاستثمار كل أبعاده العلمية،أي دراساته تتم وفق أسلوب علمي محض بينما المستثمر العربي فغالبا ما يستعمل الارتجالية والتسرع في دراساته الاستثمارية التي لا تتم وفق معايير علمية دقيقة؛

2.ضعف التكنولوجيا:عند نقل التكنولوجيا غالبا ما يتم استيراد أدوات التكنولوجيا وليس التكنولوجيا ذاتها، معنى ذلك انه يتم استيراد المعدات الرأسمالية فقط بينما تبقى المعلومات والخبرات حول العمليات الإنتاجية وأساسياتها النظرية لدى الجهة المصدر.

[1] سامية دحماني،مرجع سابق،ص308.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، تبين لنا وبصورة واضحة انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة مقارنة بتونس فبالرغم من الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية لتحسين مناخها الاستثماري إلا انه وفقا للمؤشرات المختارة لا يزال دون المستوى المطلوب.

وعند دراسة وتحليل التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولتي المقارنة تبين لنا تركز أكثر التدفقات في الجزائر على عدد قليل من القطاعات الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع الصناعة الاستخراجية على نسبة جد كبيرة من إجمالي التدفقات، عكس تونس التي تميزت نوعا ما بالتنويع. في حين تعتبر الدول الأوربية وخاصة الجهة الغربية منها المصدر الأول لهذه التدفقات مما يعرض الدولتين إلى مخاطر متعددة قد تنجم عن الأزمات التي تصيب هذه الدول.

على الرغم من التشابه الكبير بين الجزائر وتونس في العديد من العوامل المؤثرة والمحددة

لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، بما فيه التماثل النسبي للقدرات الطبيعية إلا أن هناك مجموعة من المعوقات سواء كانت سياسية،أمنية،اقتصادية،إدارية،اجتماعية... وان اختلفت درجة تأثيرها على كل دولة فإنها تحول من إمكانية جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجب على الدولتين إيجاد حلول وسياسات للقضاء أو التقليل منها.

الخاتمة العامة

ركزت هذه الدراسة على مقارنة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وتونس ومدى قدرتهما على جذبه، واستنادا إلى ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة قديمة أخذت مواصفات جديدة بفضل الشركات متعددة الجنسيات وأصبح من بين الأبعاد الحديثة للعولمة، وقد نال حظا وافرا من اهتمام الباحثين والاقتصاديين ودار حوله جدل كبير بخصوص فائدته على البلد المضيف أم أنه نوع جديد من الاستعمار،استقر في النهاية أن ذلك يعتمد على إستراتيجية البلد المضيف.

ويبحث الاستثمار الأجنبي المباشر على المواقع الأكثر جاذبية أي البيئة التي تكون أكثر استقرارا وتقدم حوافز وضمانات اكبر وهذا ما يعرف بمناخ الاستثمار الذي أصبح محور التنافس بين الدول، وقد تبين لنا أن الدولتين بذلتا مجهودات معتبرة أدت إلى تحسين المناخ الاستثماري ونتج عنها تحسنا متباينا بين موقع الدولتين في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية بالرغم من تواضع قيمتها التي لا تتناسب مع الإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة، و بالنظر إلى حجم التدفقات الواردة إلى دولتي المقارنة فإنه لا يكن القول أن مناخ الاستثمار في هذه الدول لا يزال غير محفز، و إنما يعد مناخا قابلا للتطوير والتحسين وذلك بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتحسين المحددات الاقتصادية الكلية(الناتج المحلي الإجمالي التضخم،البطالة...) وجعل الجهاز الإداري أكثر مرونة إضافة إلى تطوير البنى التحتية والاستثمار في الرأسمال البشري.

أولا–نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة والتحليل تمكنا من البرهنة على صحة أو بطلان الفرضيات على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى المتمثلة في:**"يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدول المضيفة وهذا بالمقارنة إلى التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي" هي

فرضية صحيحة،بدليل أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل مختلف المشاريع التي يملكها المستثمر الأجنبي إما ملكية كاملة أو اشتراكه مع رأس المال الوطني بنصيب يبرر له حق الإدارة،هو يمثل المصدر الأساسي للتمويل الدولي بالنسبة إلى الدول العربية والنامية نظرا لما يوفره من رؤوس أموال أجنبية ضخمة تساهم في سد الفجوة الادخارية دون القيود والشروط التي تتحكم في تدفقات القروض الأجنبية والمنح والمساعدات الخارجية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تفعيل السوق المحلية ونقل الطرق التقنية والتكنولوجيا الحديثة والأساليب الإنتاجية المتطورة وتحسين موازين المدفوعات، إضافة إلى خلق المزيد من مناصب العمل وزيادة القدرات الإنتاجية للعمال وتطوير مهاراتهم الفنية.

الفرضية الثانية المتمثلة في:"تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر وتونس وقابله زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر" هي **فرضية خاطئة**، فمن خلال المؤشرات التي اعتمدناها في تقييم المناخ الاستثماري للدولتين تبين أن ترتيبه نجده متباينا ومتأخرا خاصة بالنسبة للجزائر،حيث شهدت تونس تحسنا ملحوظا أما الجزائر فتحسنا طفيفا وذلك لعدم توافر كافة متطلبات مناخ الاستثمار بالشكل المطلوب والمرغوب،إضافة إلى الانخفاض المستمر والمتواصل للتدفقات الواردة إلى دولتي المقارنة خاصة خلال السنوات الأخيرة لفترة الدراسة.

ثانيا:النتائج العامة للدراسة

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

- يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة للدول المضيفة كونه وسيلة تمويلية أفضل من القروض الدولية، بالإضافة إلى أثره على ميزان المدفوعات والعمالة وجلب المهارات والخبرات الإدارية والتكنولوجية، مع إمكانية أن تتحول هذه الايجابيات إلى سلبيات؛
- يرتبط مدى تحقق الآثار الايجابية المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر في دولتي المقارنة بإدخال تعديلات على قوانين الاستثمار ومنح حوافز وضمانات تغري المستثمر الأجنبي؛

- شهدت الجزائر تحسنا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية مع عودة الاستقرار الأمني بعد العشرية السوداء، إلا أن ذلك لم يدم طويلا حيث تراجعت العديد من المؤشرات لاسيما في سنة2015 بسبب التدهور المستمر لأسعار النفط، ولعل من أسباب تأخر الجزائر في الترتيب كثرة العراقيل خاصة في بيئة أداء الأعمال كتعقد الإجراءات وطول مدتها وضعف البنية التحتية وتأخر القطاع البنكي...،هذه الأسباب إضافة إلى قاعدة49/51 وانهيار أسعار النفط منذ سنة 2014 أدت إلى ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة رغم إمكانيات البلد المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- بالنسبة لتونس التي كانت السباقة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وانتهاج اقتصاد السوق وإعطاء الحرية للمستثمر، فضلا عن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ورغم حصولها على تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن هذه التدفقات تراجعت في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات السياسية التي عرفتها تونس مؤخرا؛
- من خلال التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولتي المقارنة، يمكن وصف سلوك الشركات متعددة الجنسيات بالاستراتيجي، حيث تسجل حضورها بقوة في قطاعات الصناعة الاستخراجية كالطاقة والمعادن نتيجة لارتفاع العوائد المتأتية من النشاط في هذه القطاعات، في حين تغيب في قطاعات أخرى إستراتيجية بالنسبة لدولتي المقارنة على غرار الزراعة والسياحة.

ثالثا:التوصيات والاقتراحات

بناءا على النتائج والملاحظات المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

- العمل على تطوير الاستثمارات البينية العربية من خلال ضرورة تسريع إنشاء وعمل سوق عربية ومناطق حرة مشتركة للاستفادة من مزايا السوق الكبيرة وتقريب تطلعات المستثمرين المحليين للتوطن داخل الاقتصاديات العربية؛
- تسهيل حركة رؤوس الأموال العربية والاهتمام برؤوس الأموال المهاجرة؛

- دعم مبادرات ومشاريع الشراكة الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول العربية على النحو الذي يخلق التكامل التنموي والقطاعي ويخلق الثروة ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛
- العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني بما يكفل التدرج الطبيعي والتطور المستمر نحو خلق مناخ اقتصادي واستثماري يخضع في مراحل تبلوره إلى مبادئ وأسس الحكم الراشد، مما يضمن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- إدخال وتطوير التعامل الإلكتروني فيما بين الأجهزة الحكومية وكذلك مع المؤسسات الخاصة والأفراد وخصوصا في مجالات تسجيل المعلومات والبيانات للمستثمرين والحصول عليها؛
- تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار من خلال إزالة العقبات الإدارية وتطوير مختلف التشريعات ذات العلاقة بالتجارة والاستثمار،وإعادة النظر في منظومة القوانين والحوافز والضمانات الممنوحة؛
- التركيز على توجيه الاستثمارات الواردة إلى القطاعات الإستراتيجية كالزراعة والصحة بما لها من اثر في تحقيق الأمن الغذائي، تقليص فاتورة الغذاء، تقليص التبعية للأسواق العالمية ودفع التنمية البشرية؛
- تكثيف الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تحسين نوعية التعليم والتدريب، والتحرر من البيروقراطية ومحاربة الفساد وتدعيم سلطة القانون.

رابعا:آفاق البحث

هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة تعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة:

- أثر إصلاح بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- دور وكالات ترويج الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- اثر الأزمات السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- اثر الاندماجات الإقليمية على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

والمصادر

أولا:المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1.أبو قحف عبد السلام،**إدارة الأعمال الدولية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2006.

2.أبو قحف عبد السلام،**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر،2003.

3.أبو قحف عبد السلام،**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**،ط2،المكتب العربي الحديث الإسكندرية،مصر،1991.

4.أبو قحف عبد السلام،**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1989.

5.النجار فريد،**نظريات التمويل ونماذج الاستثمار**،وكالة الأهرام للتوزيع،القاهرة،1998.

6.السامرائي دريد محمود،**الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2006.

7.البطريق يونس أحمد،**الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1985.

8.دراز عبد المجيد،**السياسات المالية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2003.

9.هاشم محمد صدقة عمر،**ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**،دار الفكر الجامعي الإسكندرية،مصر،2008.

10. حسب الله محمد أميرة،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**،الدار الجامعية،2005.

11. حسن خلف فليح،**التمويل الدولي**،ط1،مؤسسة الوراق،عمان،2004.

12. حسن عوض الله زينب،**الاقتصاد الدولي،العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية**،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر،2004.

13. منصوري الزين،**تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**،ط1،دار الراية،الأردن،عمان 2012.

14. عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة الاقتصادية: متطلباتها، شركاتها، تداعياتها**، الدارالجامعية الإسكندرية،مصر،2006.

15. عبد السلام رضا،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة:دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوربا مع التطبيق على مصر**،المكتبة العصرية،المنصورة 2007.
16. عطية طاهر مرسى،**أساسيات إدارة الأعمال الدولية**،ط 1،دار النهضة العربية،القاهرة،2000.
17. عمر صقر،**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001.
18. عبد الخالق أنور،عباس محمد،**المناطق الحرة**،المنظمة العربية للعلوم الإدارية،القاهرة،مصر 1998.
19. فهمي هيكل عبد العزيز،**موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**،ط2،دار النهضة العربية،بيروت،1985.
20. قدي عبد المجيد،**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003.
21. شهاب مجدي محمود،**الاقتصاد الدولي**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،مصر،1998.

ب-الأطروحات والمذكرات

22. بعداش عبد الكريم،**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال 1996-2005**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر 2007-2008.
23. بيوض محمد العيد،**تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية:دراسة مقارنة:تونس الجزائر،المغرب**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة فرحات عباس،سطيف،2010-2011.
24. بن داودية وهيبة،**واقع وأفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(1995-2004)مع التركيز على: الجزائر،مصر،تونس،المغرب**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،2004-2005.
25. دحماني سامية،**اثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة(2000-2015)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة الجزائر3،2015-2016.
26. محمد سارة،**الاستثمار الأجنبي في الجزائر:دراسة حالة أوراس كوم**،مذكرة ماجستير في الحقوق والعلوم السياسية(غير منشورة)،جامعة منتوري،قسنطينة،2009-2010.

27. خرافي خديجة،**دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة:الجزائر تونس،والمغرب**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2014-2015.

ج-المقالات

28. اوسرير منور،عليان نذير،**حوافز الاستثمار الخاص المباشر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي2005.

29. بوخاري عبد الحميد،**واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية:دراسة تحليلية**،مجلة الباحث العدد10،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012.

30. بن حسين ناجي،**تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية العدد31 جامعة منتوري ،قسنطينة،2009.

31. بعلوج بولعيد،**معوقات الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد2،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،جوان،2006.

32. زغيب شهرزاد،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وآفاق)**،مجلة العلوم الإنسانية العدد الثامن،جامعة محمد خيضر،بسكرة،فيفري 2005.

33. طالبي محمد،**اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد6،جامعة الجزائر،2009.

34. يوسفي رشيد،**اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني(حالة الجزائر)** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2005.

35. لوعيل بلال،**اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2007**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد4، جامعة محمد خيضر،بسكرة،ديسمبر 2008.

36. مولاي لخضر عبد الرزاق،بونوة **شعيب**،**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية:حالة الجزائر**،مجلة الباحث،العدد7،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2009-2010.

37. منصوري الزين،**واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الثاني،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،ماي2005.

38. سعيدي وصاف،قويدري محمد،واقع **مناخ الاستثمار في الجزائر:بين الحوافز والعوائق** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد2،جامعة فرحات عباس،سطيف 2008.

39. صالح مفتاح،بن سمينة دلال،**واقع تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية: حالة الجزائر**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان43-2008،44،مصر،2008.

40. قصاب سعدية،**حدود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،العدد8،جامعة الجزائر،2003.

41. شريط كمال،**تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر،تونس والمغرب خلال الفترة(2005-2010)**،مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد 6،جامعة يحيى فارس،المدية،مارس2012.

42. خضر حسان،**الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا**،مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط،العدد32،الكويت،2004.

د- الملتقيات

43. الزبيدي حمود،**الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة**،الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية،جامعة سكيكدة13-14ماي،2008.

ه-التقارير

44. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2011**،الكويت 2011.

45. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2012-2013** الكويت،2013.

46. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2015**،الكويت 2015.

47. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام2015**،الكويت 2015.

48. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2016**،الكويت،2016.

و-القوانين والمراسيم والأوامر

49. قانون رقم 88-25 المؤرخ في1988/7/12،**المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة والوطنية**،الجريدة الرسمية،الصادرة بتاريخ13جويلية1988.

50. قانون رقم90-10 المؤرخ في1990/4/14،**المتعلق بالنقد والقرض**،الجريدة الرسمية،العدد39 الصادرة بتاريخ18افريل1990.

51. الأمر رقم01-03 المؤرخ في2001/8/2،**المتعلق بتطوير الاستثمار**،الجريدة الرسمية العدد4 الصادرة في22اوت2001.

52. المادة 2 من القرار3،الجريدة الرسمية،العدد17،الصادرة في30مارس2008.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

A-Ouvrages :

53.Monnet Jean, **Investissement Direct Étranger**,Centre de recherche de Faculté Paris Sud, Ed: Economica,paris,1998.

B-rapports:

54.UNCTAD,**world investment report,Transnational Corporations Extracti Industries and Development**,New York and Geneva, 2007.

C-Colloques:

55.Bouzar Chabha, Tareb Fatima,Les Ide Canal de Transmission de Transfer de Technologie:une Option de la Politique de développement Industrtriel en Algérie,**Revue Recherches économiques et Manageriales**,n°6,Faculté des siences économiques et de gestion,université Mohamed khider,Biskra décembre 2009.

الـملاحق

الملحق رقم(01)

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2016**،الكويت،2016،ص119.

الملحق رقم(02)

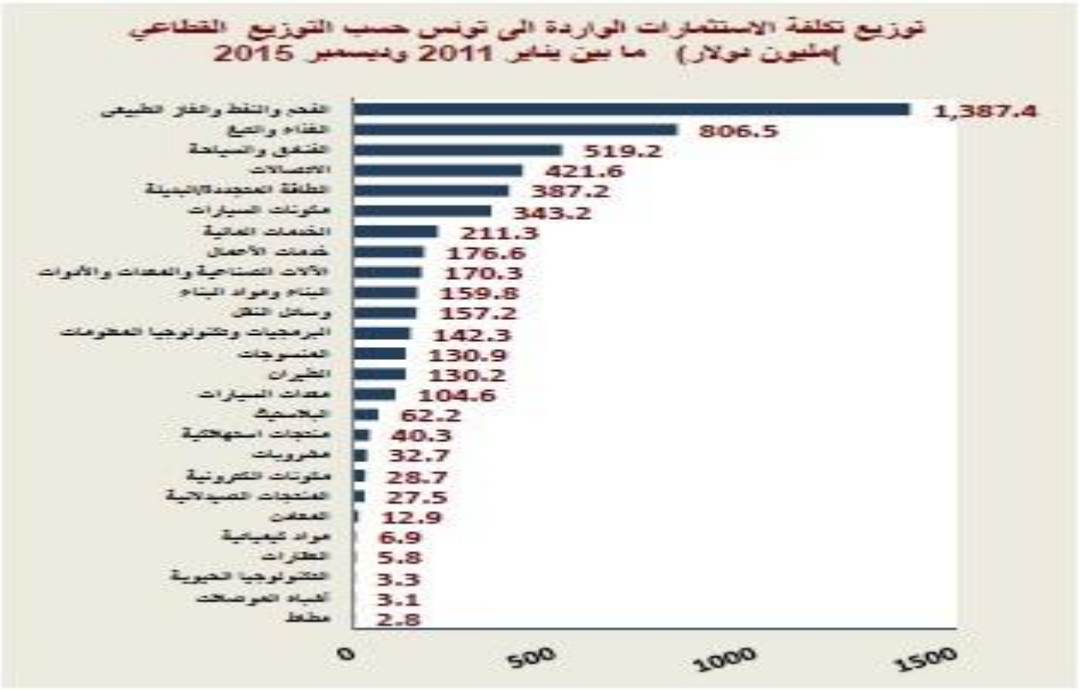

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،**مناخ الاستثمار في الدول العربية2016**،الكويت،2016،ص115.

الملخص:

يمثّل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي،و لذلك تهافتت عليه أغلب الدول العربية بما فيها الجزائر وتونس، وأبدت كل من الدولتين رغبتها القوية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جهودها المبذولة لتوفير مناخ ملائم له والمتمثلة في إصلاحات اقتصادية وكذا العمل على توفير الحوافز والضمانات إضافة إلى سن القوانين والتشريعات،إلا أن نتائج ذلك لم ترقى إلى المستوى المستهدف فكان حجم التدفقات الواردة متباينا وغير مستقرة،ولم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة وذلك نتيجة وجود مجموعة من العوائق تشوه بيئة أداء الأعمال، وتصنف المناخ الاستثماري للدولتين ضمن مراتب متأخرة وفق المؤشرات الدولية.

الكلمات المفتاحية:الاستثمار الأجنبي المباشر،مناخ الاستثمار،الجزائر،تونس،بيئة أداء الأعمال

Abstract :

Direct Foreign Investment is considered as the most important sources for Foreign Financing, that's why most of the Arabic countries Like Algeria and Tunisia. Both countries showed their strong desire to attract direct foreign investment through providing he suitable atmosphere like reforms, providing incentives and guarantees,In obdihon to that making laws and legislations. However the result were not that level so 'the size of the incoming flows was unstable, and it did not reach its level to be dtractive and interesting because of the obshacles that deform" environment of business performance". And according to some international indicators ,the investment atmosphere for both countries was classified within the latest ranks.

Key words:

Direct foreign Investment, Investment atmosphere , Algeria Tunisisia , environment of Business performance.